الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العالي
المركز الجامعي علي كافي تندوف
معهد الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

دور الحوكمة في مكافحة الفساد

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص قانون عام

إعداد الطالبات :

سلام فاطمة الزهراء

بوبـــة سارة

تحت إشراف الأستاذ:

بلحاج بلخير

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	**الرتبة**	**المركز الجامعي علي كافي تندوف**	**رئيسا**
اسم ولقب الأستاذ	**الرتبة**	**المركز الجامعي علي كافي تندوف**	**مشرفا ومقررا**
اسم ولقب الأستاذ	**الرتبة**	**المركز الجامعي علي كافي تندوف**	**مناقشا**

الموسم الجامعي
2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله عدد ما كان الحمد الله عدد ما يكون

الحمد لله عدد الحركات والسكون والصلاة والسلام على حبيبي وقرة عيني

محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من تتضاءل الكلمات أمامهما ففضلهما عمني حتى أللجم

إلى خير عون لي في المهن والدي

إلى من تملك جنة تحت القدم والدتي

لو جمعت كل معاني من عراب وعجم لا توافي شكرهم لا تجاوز العدم

إلى أحبة قلبي إخواني وأخواتي

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات

إلى من عرفت وصادقت وأحببت إلى كل من هم في ذاكرتي

وإلى كل من ساهم في انجاز هذا البحث ولو بكلمة تشجيع اهدي لهم ثمرة جهدي بحثي هذا

وإلى وطني الغالي سائلين الله عز وجل

أن تدوم علينا نعمة الأمن والأمان

سلام فاطمة الزهراء

إهداء

أحمد الله على جزيل نعمه، وأشكره شكر المتعرف بمنه وألانه،

وأصلي وأسلم على صفوة أنبيائه، وعلى آله وصحبه وأولياه وبعد:

اهدي ثمرة هذا الجهد

إلى من وصاني ربي ببرهما والإحسان إليهما والدتي الكريمة " ووالدي العزيز

وإلى من تربيت معهم وسندي في الحياة: إخواني واخواتي

حفظهم الله بحفظه

وكل عائلة "**بوبة**" و" **سالكي**"

وإلى كل أصدقائي والزملاء الذين أحببتهم وعاشرتهم حديثا وقديما طيلة أيام الدراسة وخاصة في جامعة وأصدقائي في الحياة منذ صغري وإلى كل من علمني حرفا.

إلي كل من هؤلاء أهدي ثمرة جهدي و خلاصة عملي إلي كل من نساهم قلمي، ولم ينساهم قلبي.

بوبة سارة

شكـر وتقديـر

الشكر االله سبحانه وتعالى على نعمه وجزيل عطائه وفضله نشكر الله عز وجل الذي بتوفيق منه وبفضل منه تمكنا من انجاز هذه المذكرة.

نتقدم بالعرفان والشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل بلحاج بلخير على كل توجيهاته والملاحظات والانتقادات لتوجيهنا وكذا على صبره طيلة إشرافه لهذه المذكرة.

كما وأقدم خالص شكري وتقديري الى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة وتحمل عبء دراسة ومراجعة ومناقشة هذا البحث.

كما نشكر كثيرا جميع الأساتذة والزملاء الذين قدموا لنا المساعدة مهما كانت طبيعتها وإلى كل من قدم لنا تشجيعا مهما بلغت درجته. كما نتوجه بخالص الشكر إلى كافة أساتذتنا الكرام بقسم الحقوق والعلوم السياسية.

الملخص :

تعد ظاهرة الفساد المالي و الإداري من الظواهر الخطيرة التي تواجه الدول بصفة عامة و بالأخص الدول النامية ، مما أدى إلى وقوع ركود في عملية البناء و التنمية الاقتصادية في الآونة الأخيرة و ذلك عقب الانهيارات و الأزمات المالية العالمية الناتجة عن حالات الفساد المالي و الإداري و ما أنجر عليها من آثار وخيمة ، إذ اعتبرت ظاهرة الفساد المالي و الإداري كأداة مثبطة لأهداف التنمية الاقتصادية، و معيقة لعملية النمو و الرقي بالاقتصاديات الوطنية في ظل هذه الظروف دعت الحاجة إلى وجود ضوابط تعمل على كبح ظاهرة الفساد المالي و النهوض ، فظهر مصطلح حوكمة الشركات و ما كان لها من دور فعال في مجالات الإصلاح المالي و الإداري و زيادة ثقة المستثمرين و تنشيط الاستثمار الوطني و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و بالتالي تحقيق عملية التنمية الاقتصادية المنشودة.

Résumé :

Le phénomène de la corruption financière et administrative est l'un des phénomènes dangereux auxquels sont confrontés les pays en général , en particulier les pays en développement, qui a conduit à une stagnation du processus de construction et de développement économique ces derniers temps, suite à l'effondrement et aux crises financières mondiales résultant d'affaires de la corruption financière et administrative et ce qui a entraîné des conséquences désastreuses ,Étant donné que le phénomène de la corruption financière et administrative était considéré comme un outil décourageant pour les objectifs de développement économique et entrave le processus de croissance et d'avancement des économies nationales à la lumière de ces circonstances , il était nécessaire de mettre en place des contrôles efficaces pour freiner le phénomène. de la corruption financière et de l'avancement, de sorte que le terme de gouvernance d'entreprise est apparu et son rôle effectif dans les domaine de la réforme financière et administrative, en augmentant la confiance des investisseurs, en stimulant l'investissement national et en attirant l'investissement direct étranger, réalisant ainsi le processus de

المقدمة

مقدمـــــة:

يعد تعزيز الحوكمة ومحاربة الفساد عنصران مرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيق، فمن أهم خصائص الحوكمة الرشيدة أنها تضم آليات محاربة الفساد والسلوك الفاسد، فالحوكمة تعتبر عنصر فعال في النمو الاقتصادي .فلا شك أن الفساد يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار والأعمال وبذلك التطور الاقتصادي فأخذت الحوكمة و الإدارة الرشيدة زخما كبيرا بين راسمي السياسات و الباحثين و المهتمين بالإدارة السليمة للاقتصاد نظرا لانتشار الفساد الموجود و بدرجات متفاوتة في كل المجتمعات و لا تكاد تخلو منه أي دولة باختلاف درجات تطورها الاقتصادي و الاجتماعي، كما أنها ترتبط بوجود الدول و الأنظمة السياسية فهو ليس مرتبطا بنظام أو ثقافة أو عرق معين بذاته ؛ لكن الإشكال المطروح حاليا هو حجم الفساد واتساع دائرته وتشابك حلقاته وترابط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل، فقد أصبح الفساد يهدد بالتخلف الاقتصادي والانحلال الاجتماعي في الكثير من الدول وعليه فوجود نظام حوكمة فعال يزيد من الإشراف للحد من الفساد مما سبق يمكن معالجة الموضوع اعتمادا على الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية الحوكمة في محاربة الفساد؟

أهداف الدراسة

إن الهدف من دراستنا لموضوع الحوكمة هو التعرف على دورها الفعال في مكافحة الفساد وكيفية معالجة هذه الظاهرة بالطرق الى الاستراتيجيات السليمة والتي تسعى الى الحد من هذه الظاهرة في كامل دول العالم ويمكن استنتاج هذه الأخيرة في النقاط التالية:

- التطلع على دور الحوكمة وعلاقاتها بالفساد.
- وضع اليات واستراتيجيات للحد من ظاهرة الفساد
- التعرف على ظاهرة الفساد، أنواعه، أسبابه، خصائصه، أثاره

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضوع بأن أهمية الحوكمة تظهر في أنها تحارب الفساد وتعمل على ضمان الحياد والنزاهة وتحقيق الاستقامة ومنع الانحراف، والتعرف على الاليات والاستراتيجيات اللازمة لمكافحة الفساد غبر عدة دول أجنبية وعربية.

صعوبات الدراسة

- عدم وجود مراجع متخصصة في دراسة الفساد و الحوكمة.
- إحتواء المراجع والكتب على نفس المعلومات تقريبا فيما تعلق بمفاهيم الفساد والحوكمة.
- ندرة المراجع المتخصصة في الموضوع خاصة في الجزائر.
- قلة المراجع التي تشخص ظاهرة الفساد وعلاقته بالحوكمة.

مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع الذي تمحور حول الحوكمة وعلاقتها بالفساد جاء وفق المبررات التالية:

- الموضوع يمس جل دول العالم.
- انتشار ظاهرة الفساد بشكل كبير مؤخرا والمساس بعدة مجالات اقتصاديا واجتماعيا.
- موضوع الحوكمة له أهمية كبيرة في مكافحة الفساد بأفضل السبل وضمانها للنزاهة.
- رغبة الباحث في دراسة هذا الموضوع نظرا لأنه مدرج ضمن تخصص الطالبتين.

المنهج المتبع:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي كون هذا الموضوع يتطلب وصف لظاهرة الفساد وذلك عن طريق الحوكمة والياتها وايضا تحليل الظاهرة واستخلاص النتائج حيث قمنا بجمع معلومات التي تخص الفساد والحوكمة في عدة دول عربية منها وأجنبية ايضا مثل المملكة السعودية العربية ودولة مصر والجزائر والولايات المتحدة الامريكية، لمكسيك والمملكة المتحدة، وايضا تنال البحث الشفافية في الحصول على المعلومات بالوصف والتحليل من قوانين ومراجع.

هيكل الدراسة:

على ضوء ما سبق يتم تقديم هذه الدراسة في فصلين رئيسين:

نتطرق في الفصل الأول إلى دراسة الأدبيات النظرية للفساد وذلك من خلال مبحثين، تناول المبحث الأول ماهية الفساد بينما يتضمن المبحث الثاني اسبابه واثاره ومظاهره، أما الفصل الثاني فقد خصص الحوكمة، قسم لمبحثين بحيث يقدم المبحث الأول ماهية الحوكمة والمبحث الثاني تجارب بعض الدول في محاربة الفساد.

الفصل الأول: الفساد

الفصـــل الأول: الفساد.

المبحث الأول: ماهية الفساد.

المطلب الأول: تعريف الفساد وخصائصه

المطلب الثاني: أشكال الفساد (أنواعه).

المطلب الثالث: أسباب الفساد.

المبحث الثانـي: آثار الفساد، مظاهره، وطرق الوقاية منه

المطلب الاول: آثار الفساد.

المطلب الثاني: مظاهر الفساد

المطلب الثالث: الوقاية من الفساد وهيئتها.

تمهيـــد:

تعاني الكثير من الدول من آفة الفساد وبمختلف أشكاله، هذه الآفة التي لا تقل سلبية عن آفات الإرهاب والبطالة والفقر وغيرها من المشاكل التي تعيق تطور وازدهار الأمة.

وقد أصبحت هذه الآفة في السنوات الأخيرة تعرف اتساعا وتنخر في المجتمع كالسرطان وتعيق كل المخططات التنموية المنفذة للنهوض بمتطلبات الدولة وبناء مؤسساتها الوضع الذي يستدعي من الجميع المساهمة في مكافحتها بصرامة وبكل الوسائل والطرق.

وعليه في هذا الفصل نتطرق للإطار لمفاهيمي لظاهرة الفساد من خلال: مبحث الاول الذي يضم ماهية الفساد، خصائصه، وأنواعه وأسباب التي تؤدي للفساد، وكذا المبحث الثاني الذي بدوره يبين اثاره ومظاهره وطرق الوقاية منه.

المبحث الأول: ماهية الفساد:

يعتبر الفساد ظاهرة قديمة و عالمية، إذ أنه يوجد بشكل أو بآخر و بدرجات متفاوتة في كل المجتمعات و لا تكاد تخلو منه أي دولة باختلاف درجات تطورها الاقتصادي والاجتماعي، كما أنه ارتبط بوجود الدول و الأنظمة السياسية فهو ليس مرتبطا بنظام أو ثقافة أو عرق معين بذاته، لكن الإشكال المطروح حاليا هو حجم الفساد و اتساع دائرته وتشابك حلقاته و ترابط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل، فقد أصبح الفساد يهدد بالتخلف الاقتصادي و الانحلال الاجتماعي في الكثير من الدول، لكن الأكثر خطورة من ذلك هو كونه أكثر انتشارا في الدول النامية، مما يعرقل المسار التنموي فيها.

المطلب الاول: تعريف الفساد وخصائصه:

ارتأينا ان نقسم هذا المطلب الى فرعين الأول يخص تعريف الفساد والثاني خصائص الفساد

الفرع الاول: تعريف الفساد

اختلفت و تعددت التعاريف التي أعطيت لمفهوم الفساد غير أنه ارتبط دائما بمظاهر الانحراف سواء كان ذلك أخلاقيا أو إداريا أو سياسيا أو اقتصاديا ومن أهم التعاريف نذكر:

1- تعريف الفساد لغويا:

فسد – كتضرر وعقد وكرم فسادا فسودا ضد صلح فهو فاسد فسيد من فسدي و الفساد أخذ المال ظلما و الجذب و المفسدة ضد المصلحة [1].

ويقال: الفساد نقيض الصلاح فسد يفسد فسدا فسادا فسودا فهو فاسد فسيد فيها و المفسدة خلاف المصلحة والاستفسار: خلاف الاستصلاح وقالوا الامر مفسدة لكذا أي

[1]العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي ،" **القاموس المحيط "الطبعة السادسة** ، مؤسسة الرسالة لعام 1998ص.36.

فيه فساد[1] ويقال أفسد فلان المال يفسده إفسادا وفسادا والله لا يحب الفساد وفساد الشيء إذا أباده. أي إذا شددت على قدم قطعت أدبارهم مالم تحضر الأدبار أي لم تمنع، وعرف الفساد أنه خروج الشئء عن الاعتدال سواء كان هذا الخروج قليلا أو كثيرا وإن أخذ المال ظلما.[2]

2- تعريف الفساد اصطلاحا:

تعددت مفاهيم الفساد لدى المفكرين والأكاديميين، كل حسب منظوره الشخصي وحسب الزاوية التي ينظر للفساد بحيث يركز كل واحد منهم على الاقتراب والبعد الذي يراه مناسبا.

فهناك من يعرف الفساد على أنه " سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق "، أو أنه " استخدام المنصب العمومي لتحقيق مكاسب خاصة و يشمل ذلك الرشوة و الابتزاز و هما ينطويان بالضرورة على مشاركة طرفين على الأقل. و يشمل أيضا أنواعا أخرى من ارتكاب الأعمال المحظورة التي يستطيع المسؤول العمومي القيام بها بمفرده و التي من بينها الاحتيال و الاختلاس[3]".

فقد عرفه صموئيل هانتغتون انه سلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة لخدمة اهداف خاصة [4] .

---

[1] للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد ابن عكرم اين منظور الافريقي المصري ،" **لسان العرب**" ، المجلد الثالث، دار صادر بيروت –بدون ص 335.

[2] حمدي القبيلات ، "**مكافحة الفساد في ضوء قانون هيئة مكافحة الفساد الاردني لسنة** 2006 "، دراسة مقارنة ، بحث في مجلة منشور في مجلة دراسات المجلد 35 العدد2سنة 2008 ،ص414 .

[3] سمير محمد عبد الوهاب، "**الحكم المحلي و الاتجاهات الحديثة مع دراسة حالة مصر القاهرة**": مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة،2006،ص99.

[4] صموئيل هانتغون "**النظام السياسي لمجتمعات متغيرة سمية فلو مترجمة**،"بيروت دار الساقي مشار اليه ، عماد صلاح الدين عبد الرزاق – الشيخ داوود الفساد والإصلاح–1993 ص77.

في حين يذهب J.Ney إلى وصف الفساد بأنه " السلوك الذي ينحرف عن الواجبات الرسمية للموظف العمومي لأسباب خاصة ترتبط بمحاباته لأقربائه أو أصدقائه لتحقيق مكاسب مالية، أو انتهاك القواعد القانونية لابتزاز المواطنين و إجبارهم على دفع مقابل مادي

و يشمل الفساد الرشوة قبول مكافآت غير مشروعة أو المحسوبية (الاعتماد على العلاقات الشخصية بدلا من معيار الكفاءة و الجدارة) أو الاختلاس إستخدام الموارد العامة للمصلحة الشخصية[1].

بينما لصندوق النقد الدوليIMF مفهومه الخاص للفساد الذي يرى فيه " علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف لإستنتاج الفوائد من هذا السلوك، لشخص واحد، أو لمجموعة

ذات علاقة من الأفراد"، حيث ينقسم الفساد – حسب ذات المنظمة– إلى:

الفساد الصغير :ويشمل آلية دفع الرشوة والعمولة، وآلية وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع للأقارب.

الفساد الكبير :ويشمل: صفقات السلاح والتوكيلات التجارية للشركات متعددة الجنسية[2].

3-التعريف القانوني الجزائري:

يشمل مايلي :

– رشوة الموظفين العموميين أو الخواص، الجزائريين و الأجانب: وعد أو عرض أو منح لمزية غير مستحقة ليقوم بعمل من واجباته أو ليمتنع عنه.

---

[1] Anda Morgan , " **Corruption: causes, consequences, and policy implications** " (work paper no 09 , TheAsia Foundation , 1998),p 8-11 .

[2] George Abed and Sanjeev Gupta , **" The economics of corruption: an overview** ", in Governance,corruption and economic performance, editors : George Abed and Sanjeev Gupta (Washington : imf , 2002),p 4-7

-الامتيازات غير المبررة في مجال الصفقات العمومية.

-اختلاس الممتلكات العمومية أو الخاصة.

- الإعفاء أو التخفيض غير القانوني في الضريبة و الرسم.

-استغلال النفوذ أو إساءة استعماله.

-عدم التصريح بالممتلكات أو التصريح الكاذب بها.

-الإثراء غير المشروع: عدم إمكان الموظف العمومي تقديم مبرر معقول لزيادة معتبرة طرأت على ذمته المالية.

-تلقي الهدايا: التي تؤثر في سير إجراء أو معاملة لها صلة بمهام الموظف العمومي.

-التمويل الخفي لأحزاب السياسية.

-تبييض العائدات المالية المجرمة قانونا[1].

من خلال التعريفات السابقة نستخلص بأن الفساد هو إساءة استخدام السلطة لتحقيق كسب خاص وكذا انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة.

الفرع الثاني: خصائص الفساد

هناك عدة خصائص للفساد الإداري ويمكن توضيح هذه الخصائص على النحو التالي [2]:

-1**السرية**، وهي عبارة عن عمل متستر يتم في إطار من السرية والخوف، والكشف عنه يؤدي إلى معرفة جزء من الحقيقة التي ينبغي معرفتها كاملة.

-2**التعددية**، يستخدم الفساد الإداري أشكالا وعناصر متعددة يصعب كشفها لكثرتها.

---

[1]**قانون مكافحة الفساد بالجزائر**، م ،2م 25إلى 42.و يتفق هذا التعريف بما ورد في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، و غيرها.

[2]سليم، سهى محمد، **الفساد الإداري في المنظمات الحكومية: أسبابه، آثاره، طرق مكافحته**، جامعة قناة السويس، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الثامن، العدد الثالث، ،2017ص821.

-3**المخاطرة والمغامرة**، وكلما كانت الظروف التي بها عنصر المخاطرة ضعيفة كان ارتكاب الفساد مغريا، ويقل الإغراء في حالة زيادة عنصر المخاطرة، ولذلك لابد من أخذ هذه الخاصية في الاعتبار عند وضع خطط مكافحة الفساد.

-4**عمل منظم**، لم يعد الفساد الإداري عملاً فرديا بل أصبح عملاً منظما، فعادة يشترك في الفساد أكثر من شخص، وبذلك تتعدد الأطراف مما يجعله أكثر تعقيدا، تصعب مكافحته

المطلب الثاني: انواع الفساد :

يمكن تقسيم أنواع الفساد بقوالب عامة جامعة للعديد من الظواهر، فتعددت أنواعه بين إقتصاديا، سياسيا، اداريا

الفـــــرع الاول: الفساد الاقتصادي

هو الحصول على منافع مادية أو أرباح بطرق منافية للقوانين السائدة، وقد درس Edelhert

عدة أنماط من الفساد الاقتصادي، حيث وجد أن أكثرها انتشارا[1]:

- جرائم التهرب الجمركي التي يقوم من خلالها الأفراد بإغراء رجال الجمارك لغض الطرف عن السلع المستوردة، أو التلاعب في التقديرات الجمركية.
- الغش والتدليس في أنواع السلع والمنتجات المختلفة.
- تقديم المؤسسات الاقتصادية لعمولات للحصول على عقود واستثمارات.
- جرائم الإفلاس المبرمج للشركات والمجموعات الاقتصادية.
- جرائم تبييض وغسيل الأموال وتمويل العنف والإرهاب.
- القيود التجارية على ممارسي النشاط التجاري بالدولة.
- تعدد أسعار سعر صرى العملة.

[1]محمد الأمين البشري، **الفساد و الجريمة المنظمة** الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2007،ص47-50.

- دعم الدولة لبيع السلع والخدمات.
- عدم وجود رقابة على الأسعار.

الفرع الثاني : الفساد الإداري:

هو ما يتعلق بالانحرافات الإدارية أو الوظيفية أو التنظيمية التي تصدر من الموظفين أثناء تأديتهم مهام عملهم، وتتجسد مظاهر الفساد الإداري في التسيب، وعدم تحمل المسؤولية وغيرها.[1]

عليه فإن الفساد الإداري يتعلق بالموظف العمومي الذي يعرف بأنه: " كل من يعمل في خدمة إحدى المنظمات العامة بصفة مستمرة ودائمة ووفق ما تمليه أحكام تأسيسها ولوائحها مستهدفاً تحقيق مصالح هذه المنظمة وأهدافها. سعياً نحو الرضاء العام و يمكن للموظف العمومي ممارسة الأعمال الفاسدة سواء بتنفيذه لمهامه المكلف بها لكن بعد الحصول على مقابل، أو بتأمين خدمات ممنوعة قانونا كإفشاء معلومات سرية [2].

ومن أهم صور الفساد الإداري ما يلي: عدم احترام أوقات العمل، وتراخي الموظف، وامتناعه عن أداء العمل المطلوب منه وعدم التزام الموظف بإجراءات العمل.[3]

---

[1] التميمي، عباس حميد. آليات **الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة**. المؤسسة العربية للبحث العلمي والتنمية البشرية،المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية، المجلدالأول، العدد 19 ،2018،ص216.

[2] حمدالصيرفي،**الفساد و الإصلاح و التطوير الإداري** ،الإسكندرية ، مؤسسة حورس الدولية، ط1، 2008،ص31.

[3] العراجنة، محمد خلف وآخرون، "**أثر حوكمة القطاع العام في الحد من الفساد الإداري**": دراسة تحليلية،رسالة دكتوراه ، عمان، جامعة العلوم الإسلامية العالمية ،2018 ص42.

الفرع الثالث: الفساد السياسي

يتجلى الفساد السياسي في الحكم الشمولي الفاسد وفقدان المشاركة[1] فيعتبر أكثر أنواع الفساد دراسة من طرف الباحثين نظرا لحساسية مناصب الأشخاص الذين يقومون به، فالفساد السياسي هو المرادف للقوة التعسفية، فالسياسي الفاسد يقوم بممارسة القوة الممنوحة له بدون وجه حق تحت غطاء الشرعية القانونية، أي التظاهر بالمشروعية والتطابق مع القانون، حيث أن هدفه في هذه الحالة يكون تحقيق المصلحة الخاصة على حساب مصلحة المواطنين.

فعرفه S.Hingtington :أنه السلوك القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام، سواء كان شغل هذا المنصب يتم بالانتخاب أو بالتعيين في سبيل تحقيق مصلحة خاصة، سواء أكانت هذه المصلحة شخصية مباشرة تتعلق بشاغل المنصب أو عائلية أو طائفية أو قبلية، وسواء أكانت هذه المصلحة تتعلق بمكاسب مادية أو غير مادية، وذلك من خلال استخدام إجراءات أو الالتجاء إلى تعاملات تخالف الشرعية القانونية[2] .

ومن أبرز أنماطه مايلي:

أ-فساد القمة: وهو أخطر أنواع الفساد نظرا لكونه يصيب الهيئات المسؤولة على تسيير الدولة و المكلفة بمحاربة الفساد في المجالات الأخرى.

ب-فساد الهيئات التشريعية والتنفيذية :حيث يستغل أعضاء هذه الهيئات نفوذهم وحصانتهم البرلمانية للإثراء غير المشروع، و بذلك بتسهيل إصدار قرارات و قوانين

---

[1] قباني، عبد الحليم محمد وآخرون،**"أثر تعزيز ثقافة مكافحة الفساد الإداري من أجل التنمية المستدامة والقضاء على البطالة"**: من وجهة نظر طلاب جامعة الطائف فرع رنية، المركز القومي للبحوث غزة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد الثاني، العدد السابع، 2018 ص113-114.

[2] جلال معوض، " **الفساد السياسي في الدول النامية** "، مجلة دراسات عربية ، 4 شباط1987، ص4.

تخدم مصالحهم أو مصالح من يدفع لهم أو العمل على تعطيل قرارات أخرى. وتكمن خطورة هذا النوع من الفساد السياسي هو أن المؤسسات التشريعية مخولة قانونا بممارسة الرقاب على أداء الهيئات الحكومية، فضلا على أن المنتخب خالبا ما يتمتع بحصانة تحميه من المتابعات القضائية [1]

ج. **الفساد الحزبي والانتخابي:** تكثر احتمالات حدوث الفساد السياسي أثناء الانتخابات التي تحدد المصير السياسي للأحزاب و النخب و تمكنها من الوصول للسلطة، حيث عادة ما تلجأ الأحزاب السياسية إلى شراء الأصوات أو تزوير الانتخابات أو الحصول على تمويل و موارد مالية غير مشروعة [2].

الفرع الرابع: الفساد الاخلاقي

يتمثل بالانحرافات الأخلاقية والسلوكية التي يقوم بها الموظف والمتعلقة بسلوكه الشخصي
وتصرفاته، المتمثلة باستغلال الوظيفة لتحقيق مكاسب خاصة على حساب المصلحة العامة، دون النظر إلى اعتبار الكفاءة والجدارة [3].

و منه انحطاط القيم والمبادئ والأخلاق الحميدة والعمل على تغييرها للأسوء وممارسة قيم مخالفة للمجتمع الإسلامي بصفة خاصة والمجتمع العربي بصفة عامة، مما ينتج عنه انتشار الجرائم الأخلاقية والسلوكيات المنافية للطبيعة والآداب العامة.

[1] عماد الشيخ داود ، **الفساد و الإصلاح** ، دمشق ،منشورات اتحاد الكتاب العرب ص100.
[2] عماد الشيخ داود، مرجع نفسه، ص101.
[3] التميمي ، مرجع سابق ،ص217.

المطلب الثالث: أسباب الفساد:

لقد تعددت مسببات الفساد بين ما هو اداري و اقتصادي و سياسي، و كذا أسباب اجتماعية ثقافية

الفرع الأول: الأسباب الإدارية

إن مختلف الاختلالات التي تحدث على مستوى أي منظومة إدارية تفشي مظاهر الفساد، لأن الترهل الإداري و غياب الكفاءات التي تسير المنظومة الإدارية و كبر حجمها و ازدياد عدد العاملين بها يؤدي إلى ثقل أداءها و إشاعة الإحباط بين موظفيها و عدم اكتراثهم و يدفعهم للفساد، ويحدث هذا للأسباب التالية [1]:

- وضع مبررات قد تبدو منطقية لارتكاب الفساد الإداري.
- وجود فرصة لارتكاب الفساد المالي مثل غياب الضوابط الرقابية والمسائلة أو عدم فعالية مثل هذه الضوابط.
- وجود حافز دافع لارتكاب الفساد المالي مثل تضخيم المبالغ المدفوعة. ومن جانب آخر، فإن تكليف المنظومة الإدارية بما يفوق إمكانياتها المادية والبشرية يدفع بالزبائن إلى انتهاج طرق ملتوية للحصول على الخدمات، لتعويض عجز المنظومة عن القيام بذلك بشكل جيد أو في وقت وجيز. أو منح الإدارات اللامركزية في الدولة صلاحيات مهمة بهدف تحقيق التنمية المحلية فيتحول ذلك إلى سبب في انتشار الفساد نظرا لغياب أو ضعف الآليات الرقابية عليها، و العكس صحيح، لأن المبالغة في تركيز السلطة في يد الموظفين المركزيين

[1] ايثار عبود كاظم الفتلي ، "**الفساد الاداري و المالي و اثاره الاقتصادية و الاجتماعية في بلدان مختارة** ،" رسالة ماجستير ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء ،2009،ص17.

يعمل على تشجيع المواطنين المحليين إلى اللجوء إلى الفساد[1].

و في نفس السياق فإن المبالغة في إستحداث الإدارات و الهيئات لتحقيق الأهداف التنموية، و منحها جزءا كبيرا من الاستقلالية المالية و الإدارية في التسيير مع توفير الموارد المالية لها، دون توفير الكوادر المؤهلة لقيادتها، أو إسناد هذه الأخيرة لأشخاص دون تكوينهم و تدريبهم سيزيد من مخاطر وقوعهم في الفساد ، فإن غياب الرقابة الشعبية على أداء الإدارات العامة يمنح حرية التصرف للموظفين العموميين، لأن إدراكهم أنهم لن يحاسبوا يدفعهم للمزيد من الممارسات الفاسدة ،وقد يكون للهوة بين القيادات الإدارية و الموظفين دور في تفشي الفساد لأن التسلطية و البيروقراطية داخل المنظمة نفسها تقضي على ولاء الموظف لها، و عندما تعم الممارسات الفاسدة داخل المنظومة الإدارية يجد الموظفون الأكفاء و النزهاء نفسهم في حالة إغتراب إداري، في ظل الحوافز التي تربطهم ، بوظيفتهم و تجعلهم يبذلون إمكاناتهم لخدمة مصالحها، خاصة إذا غابت العدالة في أنظمة الترقية و التعيين، بحيث تتحول البيروقراطية داخل المنظومة الإدارية إلى فساد إداري [2].

الفرع الثاني: الأسباب التشريعية

إن القصور التشريعي يساهم بشكل مهم في انتشار جرائم الفساد، فمن جهة نلاحظ أن معظم النصوص التشريعية التي تتعلق بالفساد توجد في قانون العقوبات والقانون الجنائي، مما يجعل الموظف العمومي جاهلا بماهية المخالفات المندرجة ضمن الممارسات الفاسدة،

---

[1] عامر الكبيسي،" **الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص و للتحليل و المعالجة** "، المجلة العربية للإدارة، مجلد ، عدد 1،20حزيران2001ص98.

[2] ام سليمان دلة و إبراهيم علي الهندي ، "**الفساد و أثره على الجهاز الحكومي " ورقة بحث مقدمة في" المؤتمر العربي:** " لمكافحة الفساد الرياض 6-10/8/ 2003، ص5-6.

والإجراءات التي يواجهها في حال أقدم عليها. من جهة أخرى تؤدي المبالغة في إصدار القوانين إلى حدوث تضخم تشريعي و عدم الاستقرار التنظيمي وتداخل المواد القانونية و تضاربها، فضلا عن تعقد شبكة الاتصالات و انسياب المعلومات داخل المنظومة الإدارية مما يفتح المجال أمام الفساد، و عدم كفاية وتوافق القوانين واللوائح وعدم تطبيقها بشكل عادل ذلك أنه حتى مع وجود قوانين لمكافحة الفساد فإن التراخي في تنفيذها يشجع على سوء استخدامها فضعف النظام القضائي، وضعف العقوبات، وارتفاع تكلفة الالتزام بالقوانين واللوائح يؤدى إلى عدم فاعليتها [1] و تبرز من جهة أخرى إشكالية الثغرات القانونية التي تجعل الجهاز القضائي يتعامل القوانين السارية مما يعطل مكافحة هذه الظاهرة. و يعطي غموض التفسيرات وعدم وضوح النصوص القانونية سلطة تقديرية أكبر للموظف توفر له مزيداً من فرص الفساد ولذلك يتضح أن السياسة والتشريع وحدهما لا يضمنان ِ الالتزام بالإجراءات الرسمية للبيروقراطية وانما لا بد من أن يتبع ذلك إصدار تعليمات تنظيم هذه الإجراءات تتسم بالوضوح لسد كل ثغرة يمكن أن يمر عبرها الفساد؛ وبناء على ذلك لكي تأخذ التشريعات بعدها الصحيح يشترط أن يكون البناء القانوني لوسائل مواجهة الفساد متميزاً بالعبارات الدقيقة التي تحدد الأفعال محل التجريم تحديداً دقيقاً والابتعاد عن الغموض في التشريع الذي يصعب معه تحديد المعنى .و يطرح بعض الدارسين إشكالية اعتماد الأجهزة القضائية و الأمنية على الأساليب التقليدية في التحقيق و إثبات التهم و عدم مواكبة المستجدات التي تستخدمها شبكات الفساد المنظم [2].

[1] الكبيسي، مرجع سابق ص 94 ، 95.

[2] Vito Tanzi , **"Corruption around the world, causes, consequences, scopes and cures",** in Governance and corruption, editors: George Abed and Sanjeev Gubta (Washington: IMF, 2002), p 35-36.

الفرع الثالث: الأسباب السياسية:

إن من أهم الأسباب السياسية التي تؤدي الى الفساد هي[1] :

- **الحكومات الضعيفة:**

يؤدي ضعف الحكومات إلى تنمية الفساد و يمكن الحكم على مدى ضعف أو قوة الحكومة من خلال معرفة:

-مدى الغموض أو الشفافٌة فً معاملاتها.

-مدى إتباع الإجراءات و النظم الموضوعة فيً التعٌّينات و الوظائف.

-مدى فعالٌّة الرقابة على أنشطة الدولة.

- **عدم اهتمام القيادة السياسية بمحاربة الفساد:**

لأن القيادة السياسية هي القدوة و المثل لباقي المسؤولين في الدولة، فلابد أن تكون هي السباقة في مكافحة الفساد ويزداد المشكل سوءا عندما يشترك القادة أنفسهم في أعمال الفساد أو عندما يتسترون عن مثل هذه الأعمال لأشخاص معينين،

الفرع الرابع: الأسباب الاقتصادية

- **تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية:**

إن أحد الأسباب الرئيسية لظهور الفساد هي تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية و التي تؤدي بالأفراد إلى منح الرشوة لمسؤولين لتخطي القواعد و النظام والإجراءات العامة [2]فأن تحكم الدولة بشكل مبالغ فيه في تسيير النشاط الاقتصادي و توجيهه يؤدي إلى انتشار الفساد، ذلك أن الدولة قد تصبح أداة قمعية تحد من سلوك الأفراد والجماعات بما يزيد على الحد اللازم لتحقيق الأهداف العامة. وقد تستغلها جماعات

[1]منصوران سييمة، **الفساد الإقتصادي و إشكالية الحكم الراشد و علاقتهما بالنمو الاقتصادي** ، رسالة ماجستير ، قسم العموم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،2005-2006،ص3.

[2]منصوران سيمة، مرجع سابق، ص3.

الضغط و المسؤولون الذين يتمتعون بنفوذ في الدوائر التشريعية و التنفيذية للإثراء الشخصي؛ وحتى في الحالة التي تكون فيها أهداف الدولة ديمقراطية إلى حد بعيد، يمكن أن تنفذ السياسات العامة بطرق تتسم بالتبذير وانعدام الكفاءة . و تؤدي السياسات الاقتصادية التي لا تراعي العدالة و المساواة للدولة إلى سوء توزيع الثروة بين المواطنين، مما يخلق تباينا بين الطبقات الاجتماعية و يزيد فرصة استغلال رجال العمال و التجار للموظفين العموميين

- **انخفاض مستوى الأجور الحكومية:**

يعد انخفاض أجور العاملين في القطاع العام وأجهزة الدولة و الحالة الاقتصادية الصعبة للموظفين العموميين من أبرز العوامل التي تؤدي إلى انتشار مختلف مظاهر الفساد في المنظومات الإدارية، حيث أن ضعف الرواتب و التضخم يؤدي إلى بروز فجوة بين مداخلي الأشخاص الذين يتمتعون بسلطة معينة و احتياجاتهم المادية الحقيقية التي تضمن لهم العيش الكريم، فيلجؤون إلى سدها بقبول الرشاوى و اختلاس الأموال العامة، التي عادة ما تكون ذات قيمة كبيرة تجعل الموظف يفقد تدريجيا معايير أداء الواجب الوظيفي و المهني[1].

حيث هناك علاقة عكسية بين المستوى المنخفض للأجر في القطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص ومعدل الفساد، مما يحفز لجوء أصحاب الأجور المنخفضة إلى تحسين دخلهم باستغلال وظائفهم الحكومية عن طريق الرشوة التي تكرس الفساد[2]. في المجتمعات ذات الموارد المحدودة.

[1] لكبيسي، مرجع سابق، ص92،93.

[2] منصوران سييمة مرجع سابق،ص3.

الفرع الخامس :الأسباب الاجتماعية

- **نمط العلاقات و الأعراف و الوعي بين أفراد المجتمع:**

فعادة ما يميل المسؤولون الحكوميون لتفضيل أقاربهم و أصدقائهم و توظيفهم في مناصب عميا في الدولة يستطيعون من خلاليا تحقيق مكاسب خاصة و مزايا غير شرعية مما يؤدي إلى نمو الفساد في المجتمع.

- **قمة معاقبة المفسدين:**

على الرغم من تفشي ظاهرة الفساد إلا أننا نلاحظ انخفاض عدد الأفراد الذين يعاقبون بتهمتها، و هذا يفتح الباب أمام المزيد من الخروقات للقانون. وهنالك عوامل أخرى تتعلق بالشخص في حد ذاته، باختلاط معايير التمييز بين ما يعتبر فسادا و ما يسمى بتدبير الحال، فتدني المستوى المعرفي و الأخلاقي للموظف العمومي يؤدي به إلى الوقوع في الممارسات الفاسدة دون حرج، بينما جهل المواطن بحقوقه يدفعه للحصول عليها عن طريق الممارسات المشبوهة دون وعي منه بخطورتها، مما يزيد من ربحتها للموظف و مردوديتها للمواطن و حدوث توازن بين العرض و الطلب[1].

[1] عادل عبد العزيز السن، "**مكافحة أعمال الرشوة**" ورقة عمل مقدمة في ندوة: " تطوير العلاقة بين القانونيين و الإداريين : القطاع العام و مكافحة الفساد المالي و الإداري " ، الرباط، المغرب، جوان ، 2008 ص. 435.

شكل 01: أسباب انتشار الفساد

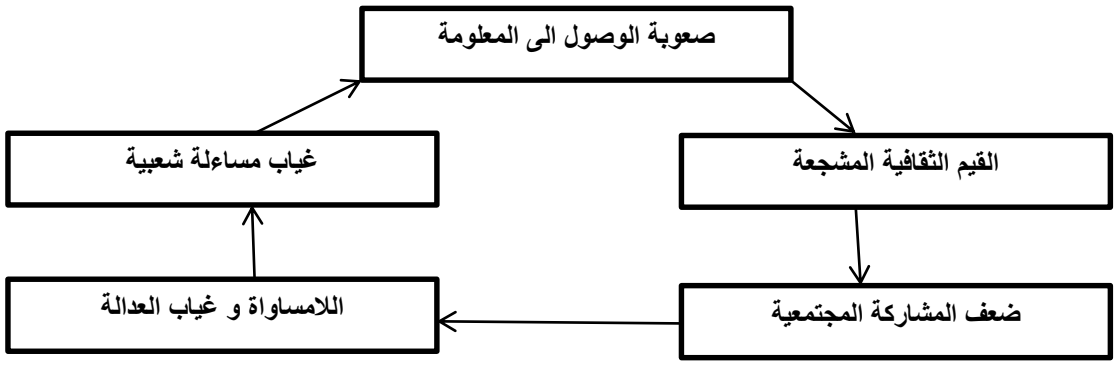

المصدر: عروفي بلال ، "**الحوكمة ودورها في مكافحة الفساد ،مذكرة ماجستير** ،علوم سياسية، جامعة ورقلة ،2011 ،ص13.

المبحث الثاني : آثار الفساد و مظاهره ، وطرق الوقاية منه

المطلب الاول :آثار الفساد

قسمنا هذا المطلب الى فرعين الاول يحتوي على الآثار الاقتصادية للفساد و الثاني الآثار الاجتماعية للفساد

الفرع الاول :الآثار الاقتصادية

على الصعيد الاقتصادي فإن الضريبة باعتبارها متغير اقتصادي هام يؤدي التهرب منها إلى انعكاسات سلبية عمى الاقتصاد الوطني وذلك من عدة جوانب من بينها.[1]:

–تأثُّره على الدخل العام: إذ أن انخفاض هذ ا الأخُر ي حد من قدرة الدولة على إنشاء المشارُيع الاستثمارُية وُجعلها مضطرة للتقلُيل من نفقاتها خاصة المتعلقة بالإعانات والإعفاءات الممنوحة فَي إطار ترقُية استثمار الأعوان الاقتصادُيين ونتيُجة ذلك هو الركود الاقتصادي وبالتالً ارتفاع معدل التضخم والبطالة.

[1]وداح رضوان "**طرق مكافحة الغش والتيريب الضريبي**"، رسالة ماجستير قسم العموم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.2006م، ص7.

-عمل التهرب الضرٌبً على كبح أهم محفز اقتصادي و هو روح المنافسة، حٌيث تكون المؤسسة المتهربة فًي درجة امتيٌاز عن تلك التًي تؤدي واجباتها بأمانة و هذا لإمكانٌاتها التموٌيليٌة الهائلة.

الفرع الثاني :الآثار الاجتماعية

على غرار أن الضريبة أداة هامة تسعى من خلالها الدولة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، فإن التهرب من دفع مصدر من مصادر الظلم الاجتماعي لأنه عند إدراك الدولة لحجم الإيرادات الضائعة بسبب التهرب ، ترجع في الكثير من الأحيان إلى الرفع من قيمة الضرائب، وبالتالي زيادة الأعباء الضريبية على المكلف الذي لا يتهرب، وهذا ما يؤدي إلى أزمة جديدة تتعمق بالتسديد والى تعطيل عملية التنمية الاقتصادية وانخفاض الدخول الحقيقية.

المطلب الثاني: مظاهر الفساد

من أبرز مظاهر الفساد ما يلي :

1 -**الرشوة** :أي الحصول على منافع مالية أو عينية مقابل القيام بعمل أو الإمتناع عن ذلك بشكل مخالف للقانون، أي أنها مقابل يتقاضاه الموظف العمومي الحكومي لقاء خرقه الأنظمة و التشريعات المعمول بها لصالح طرف آخر الراشي و التالي هي إتجار الموظف بأعمال وظيفته، و الرشوة وفق المفهوم القانوني هي جريمة ذات طرفين:

أ -**المرتشي:** . وهو الذي طلب أو قبل لنفسه أو لغيره أو أخذ وعداً أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو للامتناع عنه أو للإخلال بواجبات الوظيفة وبعبارة أخرى هو الشخص الذي يستغل سلطة وظيفته.

ب- الراشي: وهو صاحب الحاجة الذي يسعى إلى شراء ذمة المرتشي وافساده، كي يجعله يميل عن جادة الصواب وذلك بعرض أو تقديم وعداً أو عطية أو هدية بغية

الوصول إلى هدفه، وهو حمل المرتشي إلى أن يؤدي له عملاً من أعمال وظيفته أو يمتنع عن أدائه أو يخل بواجبات وظيفته [1]

2 –**المحاباة أو الواسطة Nepotism & Favoritism** :تعني إعطاء المسؤول الأفضلية و الأولوية لأقاربه و معارفه في حالات الاختيار و التعيين و الترقية الوظيفية سعيا وراء تحقيق مكاسب مادية أو سياسية أو اجتماعية . و تبرز أيضا في إعطاء امتيازات لأطراف معينة دون التقيد بالقواعد و الشروط القانونية السارية و دون النظر بالضرورة إلى اعتبارات الجدارة و المؤهلات و الاستحقاقات و تكافؤ الفرص.

3 –**الاختلاس** :و هو نهب المال العام و سرقته، أي الحصول على أموال الدولة و التصرف فيها من غير وجه حق سواء لصالحه أو لصالح شركاء له و ذلك تحت مسميات مختلفة.

4 –**الابتزاز** :إجبار الموظف شخصا آخرا على تقديم مكسب مالي أو عيني لإرضائه نظير حماية مصالح ترتبط بوظيفة الشخص الفاسد.

5 –**التزوير** : قيام الموظف في مؤسسة عمومية أو خاصة بتحريف المعلومات و الوقائع و الوثائق و التلاعب بها و استخدامها لتحقيق عوائد مالية أو منفعة خاصة بنقلها لأطراف من المفترض ألا تطلع عليها .

6 –**النصب و الاحتيال** : فالمرتكب لهذه الجريمة يقوم بفعله الاحتيالي الفاسد بعد أن يتبين أنه يستطيع النفاذ من فعله بالحيلة وبعد أن يقارن بين مكاسب الفعل وخسارته قبل ارتكابه .[2]

---

[1]محمد الأمين البشري، مرجع سابق ،ص 55.

[2]عروفي بلال، مرجع سابق، ص18.

المطلب الثالث: الوقاية من الفساد وهيئتها

يتضمن هذا المطلب فرعين يشمل الاول الوقاية من الفساد والثاني هيئاته

الفرع الاول : الوقاية من الفساد

لاشك أن الوقاية من الفساد وأفعاله ير علاج له فكما يقول المثل الشائع (الوقاية خير من العلاج)،الوقاية من الفساد هي في مضمونها طرق علاجية لواقع حال الفساد و هي تعمل على التقليل من إمكانية وفرص وقوع جرائم الفساد وتفشيها داخل المجتمع.

وقد أصب مفهوم الوقاية شاملا وكبيرا وتنطوي تحت هذا المفهوم العديد من التوجهات والأفكار وكذلك الابتكارات للحلول الوقائية الاستثنائية والغير عادية.

ويمكن تعريف المفهوم النظري للوقاية بانه :قياس وتوقع وتجنب حدو جرائم الفساد ومن المفهوم العملي هو: جميع الخطط والبرامج والإجراءات التي توضع قبل مرحلة مواجهة الفساد بإجراءات التجريم والعقاب .

فالمواجهة والمجاهرة بتطبيق وإنفاذ القانون والتجريم والمقاضاة والملاحقة القضائية هي عمليات وإجراءات لابد منها في مواجهة الفساد، ولكنها تعتبر إجراءات لاحقة في الاسترداد حيث يكون الفساد أساسا قد قام وبدأ بالانتشار وتبدأ ظواهر وآثار الظهور، وتصب المعالجة له تدور في فلك التجريم والمقاضاة حيث تتسع هذه الدوائر لتشكل مجموعة من الموجات ودوائر متلاحقة تتكاثر وتتوسع في عملية طردية مع الزمن.

لذلك أصب الاهتمام بالسياسات الوقائية المصاحبة لمكافحة الفساد والتي هي عبارة عن مجموعة من السياسات التي تسبق وتعزز دور التشريعات العقابية في ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد ويحظ بالاهتمام على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي,

إن السياسات الوقائية و التعاون من اجل تنفيذها على جميع المستويات المحلية و الاقليمية و الدولية من خلال تبادل التجارب المستفادة في كل مستوى، و الاتفاق على

وجود أساسيات وأطر ثابتة للعمل الوقائي بالإضافة الى السياسات الخاصة و التي توضع حسب ظروف كل بلد او اقليم ,

لهذا تعتبر السياسات الوقائية هي خط دفاع الاول ضد جرائم الفساد ومرتكبيها و تتدرج هذه السياسات بين الأطر النظرية والعملية لتصل الى إجراءات في الأطر القانونية و العقابية من خلال الدراسات و البحوث و سد الثغرات بها.

ومن خلال ما يتم عرضه من دراسات و أوراق عمل وبحوث في مجال الوقاية من الفساد تبين لنا وجود متلازمات أو ثوابت في السياسات الوقائية بمعنى أنها اتخذت صيغة القالب العام و لكنها تختلف في التركيز على مجموعة منها و ذلك حسب الظروف الخاصة بكل دولة أو اقليم و بحسب انتشار ظاهرة الفساد.

وتتمثل هذ الثوابت في السياسات الوقائية في:

- ✓الوعي والثقافة ضد الفساد عن طريق الإعلام الوقائـــي.
- ✓الرقابة بجميع أنواعها المصاحبة واللاحقة والفجائية
- ✓المسائلة.
- ✓المحاسبة.
- ✓الدراسات والبحوث للتشريعات وسد الثغرات بها

ومن خلال النقاط السابقة وفيما بينها يمكن وضع سياسات وقائية لا حصر لها و كما سبق وأن ذكرنا لإنها مرتبطة بعدة عوامل ومتغيرات نذكرها:

- ✓حجم ونوعية الفساد.
- ✓ظروف الدولة خاصة الظروف السياسية والاقتصادية.

✓نوعية وتركيبة المجتمع الأيدولوجية والديموغرافيــة

✓قدرات وموارد ودعم الدولة للسياسات الوقائيـــة[1]

الفرع الثاني: هيئات مكافحة الفساد

لما كان الفساد ظاهرة دولية فأنها تتطلب تعاونا دوليا لمكافحتها ولذلك تقوم العديد من المنظمات الدولية المعنية سواء من خلال خبرائها أو عن طريق تكليف هيئات بحثية متخصصة، بإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بأبعاد ظاهرة الفساد، وعلى هذا الأساس توصلت منظمات دولية واقليمية إلى بلورة العديد من الآليات القانونية لمكافحة الفساد.

ومن ضمن هذه الهيئات الفاعلة[2] :

1-منظمة الأمم المتحدة: من خلال قراراتها.

2-البنك الدولي: من خلال استراتيجيته في مساعدة الدول على مكافحة الفساد؛

3-صندوق النقد الدولي: من خلال تعميق المساعدات المالية لأي دولة يعتبر الفساد فيها كعامل معيق للتنمية الاقتصادية؛

4-منظمة الثقافة العالمية: من خلال تبسيط الإجراءات إستقراربا وانسجاميا وفق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتضم:

-هيئة النزاهة العامة: دوريا التحقيق في قضايا الفساد.

-المفتشون العامون :دوريا المراقبة و التدقيق لرفع مستوى المسؤولية.

5-ديوان المراقبة المالية :الجية المسؤولة عن التدقيق المالي لتزويد الحكومة بالأوضاع المالية لتغيير الاقتصاد

---

[1] محمد جمعة عبدو ،" **الفساد اسبابه ، ظواهره ،اثاره ، الوقاية منه**" ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ليبيا ، 2018،ص51-53.

[2]منظمة الشفافية الدولية(httpm:/www.transparency.org/content/down_load/64463 اطلع عليه يوم 29 /2022/05 على الساعة 18:30.

ايضا نذكر معاهدة الاتحاد الإفريقي الإقليمية لمكافحة الفساد وبروتوكول جماعة التنمية الإفريقية الجنوبية لمكافحة الفساد ومعاهدة منظمة الدول الأمريكية لمكافحة الفساد ومعاهدات القانون المدني والجنائي لمجلس أوروبا حول الفساد.

ومن جانبه يقوم البنك الدولي بتقديم المساعدات التي تستهدف تحسين نظام إدارة الحكم ومحاربة الفساد في البلدان المتعاملة معه حيث قدم في النصف الأول من السنة المالية 2012، نسبة 13.4 في المائة من قروضه أو حوالي 1.3 مليار دولار لمساعدة مختلف البلدان على تحسين أداء مؤسسات القطاع العام الرئيسية ورفع مستوى مساءلتها وتعزيز سيادة القانون.).

كما تجدر الاشارة الى الهيئات المعروفة على الصعيد الجزائري والتي تم تداولها من قبل المشرع من اجل مكافحة الفساد والوقاية منه تتمثل هذه الهيئات في ما يلي :

الديوان المركزي لقمع الفساد

يعتبر الديوان المركزي لقمع الفساد الية مؤسساتية أنشأت خصيصا لقمع الفساد تتميز بجملة من الخصائص تميزها عن الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و تساهم في بلورة طبيعتها القانونية , تتمثل هذه المميزات بما يلي :

_الديوان مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية

_تبعية الديوان لوزير العدل حافظ الأختام

_عدم تمتع الديوان بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي

ان انشاء الديوان المركزي لقمع الفساد يندرج في اطار مسعى الدولة نحو مضاعفة جهود مكافحة الفساد وذلك بتدعيم دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته [1]

[1] موقع http.//www.asjp.cerist.dz على الساعة 11:47

السلطة العليا للشفافية

تلعب الهيئات المتخصصة التي استحدثها المؤسس الدستوري دورا فعال في مجال الرقابة على الممتلكات و الأموال العمومية فالمؤسسات الدستورية و اجهزة الرقابة مكلفة بالتحقيق في مطابقة العمل التشريعي و التنظيمي للدستور كذلك التحقيق في كيفيات استخدام الوسائل المادية و الأموال العمومية وتسييرها لاسيما وان الممتلكات و الاموال العمومية أصبحت المجال الخصب لتفشي و انتشار ظاهرة الفساد لذلك كان من الضروري البحث عن مؤسسات تساهم في تعزيز مبدأ الشفافية و الوقاية من الفساد دلك لما تتمتع به هذه المؤسسات الدستورية من صلاحيات وقائية و رقابية و ردعية اضافة الى المهام الرقابية و الاستشارية و التحسيسية لهذه المؤسسات الدستورية في مجال الوقاية من الفساد و مكافحته والتي أصبحت تسمى بالسلطة العليا للشفافية للوقاية من الفساد و مكافحته بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020 [1]

الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد

أنشأ المشرع الجزائري بجهوده الجبارة الرامية للوقاية من الفساد هيئة أخرى في غاية الأهمية خول لها مهمة التصدي لظاهرة الفساد أطلق عليها اسم الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته (قانون رقم 06-01) من المادة 17 على انه "تنشأ هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته قصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد". ونص الدستور الجديد الذي جرى عليه الاستفتاء في نوفمبر 2020 على انشاء سلطة وطنية عليا لمكافحة الفساد بديلا للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته واعتبرت الجمعية أنه كان من الأفضل اتساقا أن نقوم أولا بتعديل قانون مكافحة الفساد الذي صدر في فبراير حتى يتوافق مع الدستور الجديد قبل استحداث الهيئة الجديدة.[2]

---

[1] عميري احمد، **السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، 01، 07، 2021، (ص 73-58).

[2] عليان انس ، (2017/ 2018) ، **هيئات مكافحة الفساد في الجزائر** مدكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة

خلاصـــة الفصل:

يعتبر الوقوف على الإطار النظري ولمفاهيمي لظاهرة الفساد من الأمور الضرورية لدراسة هذا المجال، بهدف القضاء على مشكلة الفساد الذي يارق كاهل الدول التي تفشت فيها بشكل كبير وفي جميع المجالات وعلى كافة المستويات الرأسية والأفقية،

خلصنا من هذا البحث ان الفساد ظاهرة اجتماعية أزلية وانه بكافة مظاهره وصوره وأشكاله يشكل عقبة كأداء تعرقل كافة الجهود الرسمية والشعبية الباحثة عن التطور الاجتماعي، الإقتصادي، الديمقراطي وحتى السياسي ويضع العصي في دواليب التنمية المجتمعية بمفهومها الشامل، ويهدد امن واستقرار المجتمعات البشرية، وينزع الثقة بين أفراد المجتمع وبين القائمين على تسيير أمورهم العامة ويعود ذلك إلى وجود بيئة ملائمة لتفشي الفساد

وغياب استراتيجية متكاملة للوقاية منه، وإنما مجموعة من الآليات والإجراءات غير المترابطة وغير المتناسقة التي لا تنبع من تخطيط مضبوط يدرس جذور الظاهرة و يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذه الدول.

الفصل الثاني الحوكمة

الفصل الثانــي : الحوكمة.

الـمبحث الأول : ماهية الحوكمة.

المطلب الأول : مفهوم الحوكمة و مبرراتها.

المطلب الثانـي : أهداف الحوكمة و مبادئها ومعاييرها .

المطلب الثالث : مقومات الحوكمة و وظائف الحوكمة (آلياتها).

المبحث الثانــي : تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد.

الـمطلب الأول : تجارب الدول العربية في مكافحة الفساد.

المطلب الثانــي : تجارب الدول الأجنبية في مكافحة الفساد .

لقد تعاظم الإهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة و النامية خلال السنوات الماضية ، على زيادة الثقة في الاقتصاديات الوطنية ، و تشجيع حركة رؤوس الأموال و محاولة جادة في ظل الأزمات المالية لاستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المالية في القوائم المالية المفصح عنها من قبل الشركات ، و ازدادت أهمية الاتجاه العالمي نحو الحوكمة كنظام هيكلي و برنامج إجرائي لإحكام الرقابة على إدارات الشركات لمنعها من إساءة استعمال سلطاته و حثها على حماية حقوق المساهمين و أصحاب المصالح و تحسين أدائها و ممارستها المحاسبية و توفير الشفافية و إعادة الثقة و تعزيز المصداقية .

وعليه تناولنا في الفصل الثاني ماهية الحوكمة وتجارب بعض الدول في مكافحة الفساد.

المبحث الأول: ماهية الحوكمة :

أخذت الحوكمة والإدارة الرشيدة في السنوات الأخيرة زخما كبيرا بين راسمي السياسات والباحثين والمهتمين بالإدارة السليمة للاقتصاد، بالنظر لمدلولية ذلك اقتصاديا و اجتماعيا وسياسيا على الصعيد المحلي و الدولي فان الاتجاه نحو الوفاء بمتطلبات الحوكمة من أهم ما تصبوا اليه الاقتصاديات المعاصرة

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة ومبرراتها:

قسمت هذا المطلب الى فرعين الأول يشمل تعريف الحوكمة أما الثاني فيشمل مبرراتها.

الفرع الاول: تعريف الحوكمة

أ – الحوكمة في اللغة :

الحوكمة مشتقة من الفعل حكم يحكم حكما وحكمه، ويقال شخصاً حكيم أي صار حكيما، وهو أن تصدر أفعاله وأقواله عن روية ورأي سديد، وحكم الشيء وأحكمه أي منعه من الفساد، وتقول العرب حكم اليتيم كما تحكم ولدك، أي امنعه من الفساد وأصلحه كما تصلح ولدك وتمنعه من الفساد، وأحكم الشيء إذا أتقنه[1].

[1]عمر، أحمد مختار، "**معجم اللغة العربية المعاصرة**"،القاهرة، عالم الكتب ، 2008 .ص33

ب – الحوكمة في الاصطلاح :

تعرف الحوكمة في الاصطلاح على أنها ممارسة رشيدة لسلطات الإدارة من خلال الارتكاز على قوانين ومعايير وقواعد منظمة تحدد العلاقة بين إدارة المنظمة من ناحية وأصحاب المصالح من ناحية أخرى [1] ، وظهر مصطلح الحوكمة كتعبير عن الإدارة الجيدة للدولة والمجتمع، وهو يربط بين الجوانب الإدارية والسياسية، كما يتبنى سياسات مرتبطة به مثل: مفهوم الإصلاح الإداري، وتقليص حجم المؤسسات الحكومية، وتشجيع الاتجاه نحو القطاع الخاص، وتشجيع اللامركزية، وتعظيم دور المنظمات غير الحكومية[2] وقد أثار مفهوم الحوكمة جدلاً واسعا سواء في ترجمة الكلمة إلى العربية أو في تعريفها، وظهرت بمسميات عدة كالحكم أو الحاكمية أو الحوكمة وكأنها مصطلحات معربة، ورغم اختلاف مسمياتها إلا أنها تدل على معنى واحد، فعرفت الحوكمة على أنها إدارة قائمة على النزاهة والشفافية والمساءلة والمحاسبة ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة دون تمييز، وتطبيق القانون على الجميع مع توفير رقابة داخلية وخارجية[3] وتعرف الحوكمة على أنها مبدأ مشاركة الأفراد والمنظمات غير الحكومية، في صنع السياسات العامة اتخاذ القرار وتقييم مستوى أداء الدولة نحو خدمات عامة ذات جودة عالية، أي أنه يركز على تقليص دور الحكومة من التفرد في رسم السياسات العامة واتخاذ القرار، إلى مشاركة وتنسيق بين أصحاب المصالح في إدارة شؤون الدولة بما يساعد في مكافحة الفساد [4]وينظر إلى الحوكمة أيضا على أنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة

---

[1] الورهي ، أفنان بنت سعد وآخرون، " **واقع تطبيق الحوكمة في وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية** " ، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية التربية ، 2019.ص.02

[2] الدقن، أحمد السيد ، "**الحوكمة الإلكترونية كمدخل للتطور الديمقراطي في ظل الثورة الصناعية الرابعة ، نحو طار شامل**" ، جامعة أسيوط، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد الأول، العدد 68 ،2020 ، ص 58–90 .

[3] الأسمر، منى بنت حسن، "**درجة ممارسة الحوكمة الإدارية بجامعة أم القرى: دراسة ميدانية**"، جامعة سوهاج، المجلة التربوية، المجلد 70 ، العدد الأول، ص 931– 982.

[4] العجماء، رياض جابر وآخرون ، "**حوكمة الشركات التجارية المملوكة للحكومة: دراسة موازنة**" ،**رسالة ماجستير** جامعة اليرموك، كلية القانون ، 2019.ص27.

المنظمات، وتحدد من خلاله الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف في إطار مجموعة قوانين وإجراءات تضم المساءلة والشفافية والرقابة والنزاهة، من أجل إقامة توازن بين الأهداف الفردية والجماعية [1].

حسب مؤسسة التمويل الدولية IFC:هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD:مجموعة العلاقات فيما بين القائمين على إدارة المؤسسة ومجلس الادارة وحملة الأسهم وغيرهم. وهناك من يعرفها بأنها قواعد اللعبة التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، أي هي نظام يحكم العلاقات بين الاطراف الأساسية التي تؤثر في الآداء ، كما تشمل مقومات المؤسسة وتحديد المسؤوليات[2].

الفرع الثاني: مبرراتها

: هناك العديد من المبررات المتعددة التي تجسد أهمية استخدام الحوكمة و يمكن توضيح هذه المبررات على النحو التالي:

- محاربة الفساد الإداري في المنظمات وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى.
- ضمان النزاهة والحيادية للعاملين كافة في المنظمات بدءا من المستويات العليا و حتى المستويات التنفيذية فيها.
- تفادي وجود أخطاء أو انحراف متعمد أو غير متعمد ومنع استمراره أو العمل على تقليله إلى أدنى قدر ممكن.
- الاستفادة القصوى من نظام المراقبة والمحاسبة، و ربط الإنفاق بالكفاءة.
- تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في المعاملات.

---

[1]عساف، محمود عبد المجيد، "**مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بمسؤوليتها الاجتماعية في مكافحة الفساد**" ، جامعة العلوم والتكنولوجيا، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد 11 ،العدد 37 ،ص 30 .

[2]محمد حسن يوسف ، "**محددات الحوكمة و معاييرها** "، مع إشارة خاصة لنمط تطبيقيا في مصر، بنك الإستثمار القومي، مصر، جوان 2007م،ص 04 .

– ضمان أعلى قدر من الفاعلية لجميع أنواع الرقابة والتأكد من عدم الخضوع لأي ضغوط من قبل الإدارة[1].

و يتضح مما سبق أن مبررات استخدام الحوكمة تتمثل في تحسين الكفاءة و الفاعلية للمنظمات، و تقييم أداء الإدارة، و تعزيز المساءلة ، و رفع درجة الثقة بين العاملين ، كما تساعد على فرض الرقابة اللازمة على العمل من خلال توفير الشفافية الكاملة لكل التعاملات الإدارية داخل المنظمة .

المطلب الثاني: أهداف الحوكمة ، مبادئها و معاييرها :

عمدت الى تقسيم هذا المطلب لثلاث فروع من أجل توضيح ما يلي :

الفرع الاول: أهداف الحوكمة:

– تعظيم مستويات أداء الشركات، وتقليل المخاطر لحدها الأدنى.

– تحسين فرص الوصول إلى أسواق رأس المال .

– وضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش و تضارب المصالح.

– وضع أنظمة الرقابة على إدارة الشركة وأعضاء مجلس الإدارة.

– وضع قواعد سير العمل داخل الشركة و المتضمنة تحقيق أهداف الحوكمة.

–العدالة و الشفافية و حق المساءلة بما يسمح لكل ذي مصلحة من مراجعة الإدارة.

– تشجيع و جذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية.

[1] التميمي عباس حميد ،" **آليات الحوكمة و دورها في الحد من الفساد المالي و الإداري في الشركات المملوكة للدولة** "، المؤسسة العربية للبحث العلمي و التنمية البشرية ، المجلة الدولية للعلوم التربوية و النفسية ، المجلد الأول ، العدد 19، ص 212.

-ضمان مراجعة الأداء المالي و حسن استخدام أموال الشركة ومدى الالتزام بالقانون والإشراف على المسؤولية الاجتماعية في ضوء قواعد الحوكمة الراشدة[1].

الفرع الثاني : مبادئ الحوكمة:

-وضع أسس نظام فعال لحوكمة المؤسسات :ينبغي على نظام حوكمة المؤسسة أن يساهم في تحقيق الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافق مع دولة القانون ويجدد بشكل واضح توزيع المسؤوليات بين الهيئات المتخصصة في مجال الرقابة، التنظيم، وتطبيق النصوص.

-حقوق المساهمين و أهم وظائف أصحاب رأس المال :ينبغي لأي نظام حوكمة للمؤسسات أن يحمي ويسهل ممارسة المساهمين لحقوقهم.

-معاملة عادلة للمساهمين :ينبغي أن يضمن نظام الحوكمة معاملة عادلة لكل المساهمين بما فيهم الأقلية والأجانب ويجب أن يحصلوا على تعويض فعلي عند التعدي على حقوقهم.

-دور مختلف أصحاب المصلحة في حوكمة المؤسسة :يجب أن يعترف نظام حوكمة المؤسسات بحقوق مختلف أصحاب المصلحة وفقا للقانون الساري أو وفقا للاتفاقيات المتبادلة، ويشجع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح بهدف خلق الثروة ومناصب الشغل واستمرارية المؤسسات ذات الصحة المالية.

الشفافية ونشر المعلومات :ينبغي على نظام حوكمة المؤسسات أن يضمن نشر المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب عن كل ما يتعلق بالمؤسسة لا سيما الوضع المالي، النتائج، المساهمون و حوكمة المؤسسات.

مسؤولية مجلس الإدارة : ينبغي على حوكمة المؤسسة أن تؤمن قيادة استراتيجة للمؤسسة و

---

[1] ابراهيم السيد المليحي،" **دراسة واختبار آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات المهنية في بيئة الممارسات المهنية** بمصر، الكويت، 2008م، ص 14-18 ، **نظير رياض محمد الشحات "إدارة محافظ الاوراق المالية في ظل حوكمة الشركات"**، ص 105-104.

رقابة فعلية للتسيير، من قبل مجلس الإدارة، و كذلك مسؤولية وأمانة مجلس الإدارة تجاه الشركات و المساهمين[1].

الفرع الثالث : معايير الحوكمة

هناك العديد من المؤشرات والمقاييس والمعايير المتعددة للحوكمة، ويمكن توضيح هذه المعايير على النحو التالي:

1-**سيادة القانون** :لتحقيق مبدأ سيادة القانون ينبغي على المنظمات الالتزام بما يلي[2]:

-أن تكون كل أسس وإجراءات العمل منسجمة مع الأنظمة والقوانين التي تنظم عمل المنظمة.

-أن تكون كل أسس وإجراءات العمل مترابطة وواضحة ولها سند قانوني، وأن يتم تطبيقها بشكل موحد على جميع الموظفين.

-وضع أسس وآليات للتظلم والشكاوى من قبل العاملين وبشكل ينسجم مع أنظمة الخدمة المدنية.

-مراجعة الأسس والإجراءات وتقييمها باستمرار واقتراح أي تحسينات عليها.

2-**المحاسبة** :وتعني خضوع الأشخاص الذين يتولون مناصب للمساءلة القانونية والإدارية عن نتائج أعمالهم في السلطة التنفيذية، وبدورهم سيكونون مسئولين أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية[3]

---

[1]عارف عبد الله عبد الكريم "**تكليف المراجع الخارجي بوظائف المراجعة الداخلية من منظور حوكمة الشركات**" www.kku.edu.sa/comfurence/cgc.اطلع عليه يوم 2022/06/05 على ساعة 11:00.

[2]مرسال، منى النيل مصطفى"**دور حوكمة الموارد البشرية في إدارة مخاطر الموارد البشرية**" دراسة حالة شركة كولدير الهندسية المحدودة الخرطوم،» المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، المجلة العربية لـآداب والدراسات الإنسانية، المجلد الأول، العدد 11، 2020 ، ص202 ,

[3]يامة، إبراهيم وآخرون،"**أثر معوقات تطبيق الإصلاح الإداري في القضاء على الفساد**" دراسة حالة عينة من المؤسسات العمومية بولاية أدرار-الجزائر،» معهد الحقوق والعلوم السياسية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد الأول، العدد11، 2018، ص37.

3-**الشفافية** :ولتحقيق مبدأ الشفافية ينبغي على المنظمات الالتزام بما يلي[1]:

-أن تتضمن إجراءات العمل التزامات الشفافية من حيث توثيق وتزويد المعلومات والوثائق المتعلقة بالمنظمة وفقا لقانون ضمان حق الحصول على المعلومات.

-نشر المعلومات المتعلقة بعمل المنظمة على الموقع الإلكتروني ونشرها على الشبكة الداخلية للمنظمة، وتحديثها بشكل دوري بحيث تكون متاحة لجميع العاملين.

-الإجابة على الطلبات والاستفسارات المقدمة من أصحاب المصالح بخصوص تزويدهم بالمعلومات ضمن المهلة القانونية التي ينص عليها النظام.

-تدريب العاملين على معرفة قواعد وإجراءات العمل وخاصة المتعلقة بحرية المعلومات والشفافية على أن تتضمن كيفية تجهيز ونشر الإفصاح عن مثل تلك المعلومات

4-**المساءلة** :وتعني واجب المسئولين عن الوظائف العامة، وتتم من خلال تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها، وحق العاملين والمراجعين وأصحاب المصالح في الحصول على المعلومات اللازمة والتأكد من أن أعمالهم تتفق مع الأنظمة والقوانين [2](.إن المساءلة آلية مهمة من آليات مكافحة الفساد فمن خلالها يمكن محاسبة المسؤولين عن أعمالهم، وإتاحة الفرصة لإيضاح أي مسائل غامضة، وهذا الأمر هو الذي يؤدي إلى الكشف عن التقصير أو الفشل في أداء الخدمة [3]

5-**السيطرة على الفساد** :يقيس مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة،

---

[1]مرسال، منى النيل مصطفى، مرجع سابق، ص203.

[2]شريف، بربريس. "**دور وآليات الحوكمة في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الرياضية**"، مجلة منازعات الأعمال، المجلد الأول، العدد 44 ،2019، ص78.

[3]جريو، سارة وآخرون. "**دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري**" جامعة حسيبة بن علي الشلف، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2018، ص128.

بما في ذلك أشكال الفساد صغيرة أم كبيرة، وكذلك استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة [1]

المطلب الثالث: مقومات الحوكمة ووظائفها

تطرقنا في هذا المطلب لمقومات الحوكمة ووظائفها، لذلك فقد قسمته لفرعين وهي على النحو التالي:

الفرع الاول: مقومات الحوكمة

يحتاج أي نظام إلى مجموعة من الركائز والمقومات التي من شأنها أن تكفل تحقيق أهداف المنظمة بكل كفاءة وفعالية، ومن هذه المقومات ما يلي[2] .

- الإطار القانوني المحدد حقوق كل طرف من الأطراف الأساسية المعنية بالمنظمة ومسؤولياته اختصاصاته، وكذا عقوبات انتهاك الحقوق والتقصير في المسؤوليات، وتجاوز تلك الاختصاصات، وأيضا عقوبات مرتكبي جريمة الفساد.
- الإطار القانوني الذي يتضمن الهيئات الرقابية المناط بها التأكد من تطبيق إجراءات الحوكمة ومكافحة الفساد.
- وجود لجنة تدقيق مستقلة بمؤهلات عالية وخبرة تساعد في إبراز الشفافية بالمنظمة ودورها في القضاء على الفساد.

[1] سيد علي، صغيري. "**أثر الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية للفترة 1996-2017**"جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال،المجلد السادس،العدد الثاني، 2020،ص332.

[2] الباوندي، مصطفى حسين، "**حوكمة الشركات ودورها في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري والمالي: دراسة تطبيقية على الشركة الأهلية للإسمنت**"، جامعة الزيتونة، مجلة المعرفة، المجلد الأول، العدد الثالث، ص 148-167.

الفرع الثاني: وظائف الحوكمة (آلياتها):

هناك العديد من الوظائف المتعددة للحوكمة ويمكن توضيح هذه الوظائف على النحو التالي:

- تساعد في تفعيل نظام الرقابة وتوفير حزمة من الإجراءات لتفعيل عملية المراقبة وتخفيض السلوك الانتهازي في ظل وجود بيئة رقابية مشددة[1].
- تساعد في التوعية بأضرار وأخطار الفساد الأخلاقية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- تعمل على بث الشفافية في كل تصرفات المنظمات والمؤسسات العامة بصورة تسهم في إيجاد العلاقة بين أصحاب المصالح تتسم بالوضوح والشفافية في المعاملات كافة[2]
- توفير حق المحاسبة والمساءلة لجميع الأطراف.
- تمكين العاملين للمشاركة الفاعلة في جميع الأنشطة.
- تجنب حدوث أي صراعات أو مخاطر تعرقل الجودة داخل المنظمة.
- تحسين سمعة المنظمة وممارساتها.
- عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بأعضاء المنظمة[3].

و يستخلص مما سبق أن من أهم وظائف الحوكمة تفعيل نظام الرقابة، والتوعية بأضرار وأخطار الفساد، وبث الشفافية في كل تصرفات المنظمة، والعمل على تعزيز المساءلة.

---

[1]مراد، ممدوح هاشم وآخرون، "**أثر آليات حوكمة الشركات على إدارة الأرباح في شركات تجمع الأعمال: دراسة اختيارية**" ، جامعة الزقازيق، مجلة البحوث التجارية، المجلد 42 ، العدد الأول، ص 94-138.

[2]ابن عيشي، عمار ، "**تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد بشركات المساهمة العامة الجزائرية**" ، دراسة حالة ولاية بسكرة – الجزائر. جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي،مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد الأول، العدد الثالث، ص 255-272.

[3]Yuen, Mak, "**Corporate Governance Case Australia**", CPA Australia Ltd , 2018.p15

1- قانون العقود:

يؤدي غياب قوانين ولوائح تضمن تنفيذ العقود وقداستها إلى حدوث انخفاض كبير جداً في صفقات الأعمال، ومن الضروري أن تضمن هذه المؤسسات (القوانين واللوائح) حماية الموردين والدائنين والعاملين وأصحاب الأعمال وغيرهم.

2- نظام مصرفي تنظمه قوانين جيدة:

يعتبر توافر جهاز مصرفي سليم عنصًرا لازماً من أجل توافر بورصة سليمة تعمل بكفاءة ومن أجل ضمان كفاءة الشركات. فالقطاع المصرفي يوفر رأس المال اللازم والسيولة اللازمة لنمو الشركات وتمويل عملياتها، ولذلك يتم التركيز على أهمية أسلوب ممارسة سلطات الإدارة في الجهاز المصرفي في الدول النامية حيث توفر المصارف معظم التمويل ، فتحرير الأسواق المالية قد عّرض المصارف إلى درجة كبيرة من التقلبات والى مواجهة مخاطر ائتمانية جديدة.

تدعو الحاجة في هذا السياق إلى توفير الإشراف الجيد والمراقبة الفعالة على الممارسات المصرفية. وقد وضع بنك التسويات الدوليةBank for InternationalSettlement مجموعات من المعايير المفيدة والممارسات الممتازة التي يمكن تكييفها وفقاً لأنظمة قطرية معينة لتكوين الأرضية الجديدة المناسبة لمعمل في هذا المجال. ويقدم مشروع "**الإطار الجديد لكفاية رأس المال** " الكثير من الأساليب المرنة والجيدة لتقدير مدى كفاية رأس المال وتقدير المخاطر حتى يتم تحديد الشروط القانونية لرأس المال حسب المخاطر الموجودة. يقدم الإطار المقترح على ثلاثة أعمدة: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، والمراجعة الإشرافية لعمليات التقدير الداخلية وكفاية رأس المال في الشركة، والاستخدام الفعال المؤثر للإفصاح لتقوية انضباط السوق واستكمال الجيود الإشرافية.

3- آليات الخروج: (الإفلاس ونزع الملكية):

ليست جميع الشركات ناجحة، وهذا ما دعا إلى وجود قوانين تنظم آليات التصفية والخروج بطريقة منصفة واعتبار هذه الآليات ضرورية حتى يكون من الممكن تصفية استثمارات

وتحويلها نحو منشآت منتجة قبل أن تنتهي إلى الضياع التام، ومن الضروري هنا أن تكون هناك قوانين ولوائح تلزم الكيانات المالية وغير المالية بمعايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بديونها والتزاماتها، وقوانين تسمح بإجراءات سريعة وكافية للإفلاس ونزع الملكية تراعي العدالة للدائنين وغيرهم من أصحاب المصلحة .

4-أسواق الأوراق المالية الجيدة:

تؤدي أسواق الأوراق المالية الجيدة إلى انضباط الداخليين بإرسال إشارات الأسعار بسرعة و تمكين المستثمرين من تصفية استثماراتهم بسرعة و دون أن يتحملوا تكاليف كبيرة، و هذا بدوره يؤثر على قيمة أسهم الشركة و قدرة الشركة على الوصول إلى المال.

و تحتاج سوق الأوراق المالية الجيدة إلى ما يلي:

قوانين تحكم إصدار الأوراق المالية لحقوق ملكية و ديون الشركة و الاتجار فيها، و تحدد مسؤوليات و التزامات مصدري الأوراق المالية و الوسطاء على أساس من الشفافية و النزاهة

- شروط إدراج الشركات في قوائم سوق الأوراق المالية على أساس معايير مشددة للشفافية و الإفصاح .
- قوانين لحماية حقوق الأقلية من المساهمين .
- جهاز حكومي مزود بعدد من المشرعين المستقلين المؤهلين، و تخويلهم سلطة تنظيم عمليات الأوراق المالية للشركات و إنفاذ قوانين الأوراق المالية .

إجراءات الخصخصة الشفافة و العادلة:

لا يقتصر تأثير طريقة تنفيذ الخصخصة على هيكل الملكية وحده، بل ينعكس على ثقافة الشركات في الدولة ككل ، و لذلك من الضروري أن تكون هناك قواعد و إجراءات شفافة و مستقيمة و عادلة تبين كيف و متى تتم خصخصة الشركات ، لأن سوء تصميم برامج الخصخصة قد يدمر الاقتصاد و يؤثر سلبا على بيئة الأعمال.

أنظمة الضرائب الشفافة والعادلة:

لابد من إصلاح أنظمة الضرائب حتى تكون عادلة و بسيطة و مستقيمة و بالتالي لابد من القضاء على الإجراءات المعقدة التي تتكون من خطوات متعددة في إعداد التقارير المالية و التي ربما تسمح بإطلاق أيدي الموظفين و الدخول في دائرة الفساد، و كذلك يجب أن تتضمن قوانين و لوائح الضرائب و الإفصاح الكافي في الوقت المناسب عن المعلومات المالية و أن تطبق هذه القوانين و اللوائح بدقة و فاعلية .

نظام قضائي مستقل وجيد:

يعتبر النظام القضائي المستقل الذي يعمل بكفاءة أحد أهم مؤسسات الاقتصاد الديموقراطي المتجه نحو السوق، و لن تكون للإجراءات الضرورية التي سبق أن ذكرناها أو التي سيرد ذكرها فيما بعد أي أهمية تذكر في غياب نظام قضائي يقوم بتطبيق القوانين باستمرار و بكفاءة و نزاهة و يحافظ على احترامها .

و يمكن أيضا تحسين كفاءة النظام القضائي بتوفير الموارد المالية و الفنية الكافية اللازمة لتنفيذ القوانين بسرعة .

بالإضافة إلى هذه المقترحات هناك طريقة بديلة لحسم النزاعات خارج المحكمة وهي طريقة التحكيم التي تخفف العبء عن المحاكم وتساعد على تحقيق السرعة في البت في النزاعات

الاستراتيجيات المضادة للفساد:

تنفيذ إجراءات فعالة ضد الفساد بتحديد و تضمين اللوائح و القواعد القانونية و توضيح القوانين المعينة، و إتباع و تطبيق قانون المشتريات الحكومية الصادر عن " الشفافية الدولية " و تبني تعهدات منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية المضاد للرشوة و الالتزام به.

إصلاح الهيئات الحكومية:

لابد من إصلاح الإدارات والهيئات الحكومية البيروقراطية ضعيفة الأداء، ومن الممكن إصلاحها من خلال تضمين و تبسيط أنظمة العمل و الإجراءات الداخلية و تقييم أداء

الهيئات بصفة مستمرة حسب معايير واضحة و محددة جدا، و يجب تنفيذ الإجراءات اللازمة لتحسين أداء الهيئات الحكومية على الفور و بصفة شاملة.

تقوية قدرات الهيئات الحكومية الإدارية والتنفيذية:

يمكن تقوية قدرات الهيئات الحكومية الإدارية و التنفيذية بتطوير قدرات الموظفين و رفع مستوى خبراتهم و تأهيلهم تأهيلا جيدا، و أن يكون التوظيف و الترقي على أساس معايير مهنية مؤكدة، و إتاحة فرص التدريب المهني للموظفين باستخدام أحدث الأساليب التقنية و دفع رواتب مجزية للموظفين تجنب المؤهلين منهم للبقاء في العمل ولا تدفعهم إلى قبول الرشاوي، و تكون الترقية حسب الكفاءة، و يمكن أيضا تحسين كفاءة النظام القضائي بتوفير الموارد المالية و الفنية الكافية اللازمة لتنفيذ القوانين بسرعة

المبحث الثاني: تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد:

يعد انتشار الفساد من أهم مظاهر الوقوف في وجه التنمية بكل انواعها لهذا تجندت الكثير من الدول العربية والأجنبية لمحاربة ومنع الفساد بشتى الطرق و في عدة مجالات لتسجل تجربة ناجحة في مكافحة الفساد.

المطلب الأول: تجارب الدول العربية في مكافحة الفساد:

قسمنا هدا المطلب الى ثلاث فروع تتضمن تجارب بعض الدول العربية و طريقتها في مكافحة الفساد كما يلي :

الفرع الأول: تجربة المملكة العربية السعودية:

تم الإعلان في المملكة العربية السعودية عن الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 43 وتاريخ 1428/2/1 هـ ، وتمثل هذه الاستراتيجية مشروعاً متكاملا واضحا للإصلاح و الحد من الفساد الإداري والتصدي للانحرافات والتجاوزات في أجهزة الدولة المختلفة. وأكدت تلك الاستراتيجية ضرورة

الإقرار بمبدأ الشفافية وتعزيزه داخل مؤسسات الدولة، وإشراك مؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة، وقيام الأجهزة الحكومية المختصة بممارسة اختصاصاتها في مكافحة الفساد بكل صوره وأشكاله والعمل بمبدأ المساءلة لكل مسؤول مهما كان موقعه الوظيفي، وهدفت الاستراتيجية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد إلى تحقيق ما يلي:

- حماية النزاهة ومكافحة الفساد بشتى صوره ومظاهره وتحصين المجتمع السعودي ضد الفساد بالقيم الأخلاقية والدينية.
- توجيه المواطن والمقيم نحو التحلي بالسلوك السوي واحترام النصوص الشرعية والنظامية.
- توفير المناخ الملائم لنجاح خطة التنمية.
- المساهمة في الجهود المبذولة لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد.
- إقرار مبدأ الشفافية وتعزيزه داخل مؤسسات الدولة عن طريق التأكيد على مسؤولي الدولة بأن الوضوح وسيلة فاعلة للوقاية من الفساد، وأن اعتماده كممارسة يضفي على العمل الحكومي المصداقية والاحترام.
- ثم جاءت رؤية المملكة 2030وهي تسعى إلى تطبيق الحوكمة والشفافية لمكافحة الفساد، نظرا لما للحوكمة والشفافية من دور في مكافحة الفساد والحد منه في الأجهزة الحكومية، وذلك من خلال ما يلي (الندوة السنوية الرابعة عشرة بديوان المراقبة العامة:

❖ الدور الذي تلعبه الحوكمة والشفافية في المشاركة في اتخاذ القرارات في الأجهزة الحكومية المختلفة والمراقبة، بحيث يتم التأكد من أن العاملين يؤدون ما أوكل إليهم من مهام بالشكل المطلوب والمساعدة في منع أو تقليل أو اكتشاف حالات الفساد.

❖ تساعد الحوكمة والشفافية في تعزيز وكفاءة وفاعلية جميع الأنشطة في المؤسسات العامة، مما يسهم بشكل مباشر في تحقيق رؤية المملكة ،2030والتي التزمت برفع كفاءة الإنفاق العام، والحد من الهدر.

❖ تعمل الحوكمة والشفافية على إجراء مراجعة شاملة ودقيقة للأنظمة في جميع الأجهزة الحكومية للتحول من التركيز على سلامة الإجراءات إلى مفهوم فاعلية الصرف وارتباطه بتحقيق الأهداف بحيث يمكن قياس فاعليتها بما يحفظ استدامة الموارد، ونشر ثقافة كفاءة الإنفاق في المنظمات العامة بغرض تحقيق تحسين الأداء

الفرع الثاني : تجربة جمهورية مصر العربية:

منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي اتجهت الحكومة إلى تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي، وتنفيذ برنامج طموح للخصخصة لتحويل ملكية شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص مع إتاحة الفرصة لمشاركة أكثر فاعلية للقطاع الخاص في تنفيذ خطط الدولة للتنمية، الأمر الذي أوجد مناخاً ملائماً يمكن أن تظهر من خلاله أشكالا جديدة من الفساد. وقد استشعرت الحكومة حتمية مواجهة الفساد كخط مواز لسياسة الإصلاح الاقتصادي فبادرت بوضع استراتيجية لمواجهة الفساد، من خلال تطبيق آليات الحوكمة، حيث يعود الاهتمام بالحوكمة إلى المبادرة التي قامت بها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في سنة 2001م والتي تعرف الآن باسم وزارة التجارة، وذلك في إطار إكمال برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بادرت به في أوائل التسعينيات التي رأت بأنه لا يكتمل إلا من خلال القيام بوضع إطار تنظيمي ورقابي يحكم عمل القطاع الخاص من خلال القيام بدراسة وتقييم مدى التزام المؤسسات بالقواعد والمعايير الدولية للحوكمة [1]، وفي سنة 2005م أصدرت وزارة التجارة دليلًا بقواعد ومعايير الحوكمة بهدف تحسين أداء عمل المنظمات، واشتمل على ما يلي :[2]

---

[1] بن عمر، محمد البشير وآخرون، "**دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة**"،رسالة دكتوراة ، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017. ص45

[2] بوسلمة، حكيمة وآخرون ، "**تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري: قراءة تحليلية**"، جامعة قاصدي مرباح، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الأول، 2018، ص 91-102 .

-**تهيئة المناخ المناسب لدعم المشاركة:** حيث تم وضع عمليات الانتخاب منذ عام 2000م تحت رقابة السلطة القضائية لضمان نزاهتها، وهو ما أسفر عن انتخاب عناصر جديدة تمثل مختلف الاتجاهات.

-**مراجعة مدى ملائمة القوانين والأنظمة** : وتعني مراجعة القوانين المنظمة للأنشطة بهدف تطويرها بما يتناسب مع المتغيرات الحالية والمستقبلية، مع الدعم الكامل للإجراءات وتطبيقها لسد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها أصحاب المصالح.

-**تبسيط الإجراءات الحكومية** :إن من أهم انتشار عوامل الفساد الإداري هي الإجراءات الحكومية المعقدة التي تتبعها أجهزة الدولة من خلال تعاملاتها مع المواطنين وزيادة احتمالات الاتجار بها، ولهذا فقد تم تنفيذ برنامج متكامل لمراجعة الإجراءات الحكومية كافة وتبسيطها، ومتابعة التزام الجهات بما جاء في البرنامج ونشر ذلك على شبكة الإنترنت، مع إمكانية استخدام الهاتف في التعرف على الخطوات اللازمة في إبلاغ الجهات الرقابية في حالة وجود أي تجاوزات أو مخالفات.

-**تكليف هيئة الرقابة الإدارية** :تكليف الرقابة الإدارية بمتابعة أعمال الإدارات المختلفة، والتحري عن المرشحين لشغل الوظائف الإدارية العليا للتأكد من كفاءتهم وأمانتهم.

-**تفعيل تنفيذ القانون:** وتعني تأسيس وحدات لدعم تنفيذ القانون ومباشرة عملها بفاعلية تامة ومن أمثلة الوحدات التي تم تأسيسها وحدة مكافحة غسيل الأموال، ومكتب مراجعة العقود الحكومية.

الفرع الثالث: تجربة الجزائر:

من أجل مكافحة الفساد والتصدي الى أخطاره اصدر المشرع الجزائري قانون مكافحة الفساد رقم 01-06 يهدف الى تعزيز الدولة و نزاهة و المسؤولية و الشفافية في تسيير القطاعين العام و الخاص اضافة الى تسهيل و دعم التعاون الدولي من أجل الوقاية من الفساد و مكافحته ومن هذا فان الجزائر طورت من منظومتها التشريعية في مجال الوقاية من الفساد و مكافحته حسب النقاط التالية:

_انخراط الدولة الجزائرية في المجهود العالي لمحاربة الفساد

_تكييف لنصوص التشريعية وملائمتها مع الاتفاقيات الدولية

_ضمان فعالية أكبر عن طريق استحداث اليات واحكام اجرائية جديدة

_تعزيز قواعد النزاهة والشفافية وارساء مبادئ المسؤولية للوصول الى الحكامة الاقتصادية

ولقد استهدفت عملية تطوير النصوص التشريعية الجزائرية ثلاثة محاور رئيسية وهي:

_اجرائية

_موضوعية

_مؤسساتية

المطلب الثاني: تجارب الدول الأجنبية في مكافحة الفساد:

خصصنا هذا المطلب لتجارب الدول الأجنبية وطرق مساهمتها في مكافحة الفساد حيث قسم الى ثلاث فروع نذكرها كالآتي:

الفرع الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

كانت البداية الأولى للاهتمام بموضوع الحوكمة هي قيام صندوق المعاشات العامة بتعريف الحوكمة وتوضيح أهميتها ودورها في مكافحة الفساد، وذلك من خلال إصدار مجموعة من المبادئ لتطبيق الحوكمة، وبعد ذلك قامت اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات في عام 1987م بإصدار تقرير تضمن العديد من التوصيات المتعلقة بتطبيق الحوكمة وما يرتبط بها من منع الغش والتلاعب والفساد وتعزيز نظام الرقابة وإدارة المخاطر في المنظمات. وفي عام 1999م أصدرت المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد المالي تقريرها الذي اهتم بفاعلية الدور الذي يمكن أن تؤديه لجان المراقبة بشأن الالتزام بتطبيق الحوكمة ودورها في مكافحة الفساد لمالها من دور في تمكين المراجعة والمراقبة والمحاسبة بموضوعية وحيادية. ورغم هذه الجهود المبذولة في سبيل إرساء مبادئ الحوكمة، إلا أن الأزمات المالية التي تعرضت لها أمريكا أظهرت بعض نقاط

الضعف في ممارسة الحوكمة مما دفع بالكونجرس الأمريكي إلى إصدار قانون في عام 2002م

الذي أكد أهمية الحوكمة ودورها في تعزيز الشفافية والمساءلة لحماية العاملين والمراجعين. كما ألزم القانون على تحمل المسؤولية كاملة في حال الإفصاح عن معلومات خاطئة. وبعد ذلك وضعت الحكومة قواعد جديدة تفرض على المنظمات والمؤسسات أن يكون أغلب أعضائها من المستقلين على افتراض أن زيادة الاستقلال يؤدي إلى تحسين الأداء وتفعيل الرقابة بشكل أفضل. وفي عام 2006م ألزمت الحكومة المؤسسات بتوفير معلومات عن التقارير المالية الخاصة بها وإعطاء معلومات كاملة وشاملة حتى يكون هناك شفافية تساعد في التغلب على الفساد.

الفرع الثاني: تجربة المملكة المتحدة:

تعرضت بعض المؤسسات في المملكة المتحدة خاصة خلال العقود الأربعة الماضية إلى مشكلات بسبب إخفائها لمعلومات وبيانات، مما استدعى ضرورة وضع قواعد وقوانين يمكن الالتزام بتطبيقها مثل: وجود الرقابة الفعالة، وتحديد قواعد تعيين ومكافآت العاملين، ومراجعة تقييم هذه القواعد التي تتم على أساسها بحيث تتناسب مع الإنجاز والأداء. وبعد ذلك صدرت عددا من التوصيات من أبرزها تقرير Smith, 2003 الذي تضمن دور ومسؤولية لجنة التدقيق وكيفية الإفصاح عن هذه المسؤولية في التقارير ، وفي عام 2004م بدأ مجلس الإفصاح يمارس أعماله، وكان الهدف تعزيز ثقة المجتمع في أنظمة الإفصاح والحوكمة للحد من الفساد ، ثم جاء إصدار قانون الحوكمة في عام 2014م وجرى عليه آخر تعديل له في 2016م، وتتم مراجعته كل سنتين للتأكد من تماشيه مع التغييرات التي تطرأ في بيئة الأعمال في المملكة المتحدة[1] .

[1] التميمي، عباس حميد، مرجع سابق ، ص 205-230.

الفرع الثالث: تجربة المكسيك:

وفقا لمؤشر منظمة الشفافية العالمية فإن درجة المكسيك هي 29 لتقرير عام 2019م واحتلت بها المركز 130في مكافحة الفساد، وقد وضعت المكسيك خطة عمل جادة للحد من الفساد وتحقيق الحكم الرشيد، وإيمانا من السلطة بالارتباط بين القضاء على الفساد وتحقيق التنمية فقد تبنت العديد من الآليات لدعم الاقتصاد والعمل على الحد من الفساد، ومن أهم هذه الآليات استخدام الحوكمة لمكافحة الفساد، وبالفعل مع تفعيل آليات مكافحة الفساد والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية فإن الناتج القومي قد زاد بنسبة % 1.2في الفترة الماضية، وفي سبيل تحقيق الإصلاح تتعاون المكسيك مع المنظمات العالمية ومنها البنك الدولي. وفي نطاق مكافحة البنك الدولي للفساد، قدم البنك الدولي للحكومة المكسيكية أجندة عمل تساعد في تطبيق الحوكمة وتحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي وهي كما يلي:[1]

– التأكيد على مكاسب الاقتصاد الكلي والإسراع من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– تفعيل مبادئ الحكم الرشيد والمسؤولية والشفافية. وقد اتخذت الحكومة المكسيكية عددا من الخطوات لمكافحة الفساد، ومنها إنشاء وحدة إدارة مشروع الحوكمة ومكافحة الفساد.

– إنشاء الهيئة الفيدرالية للحصول على المعلومات، وهي هيئة مستقلة تعمل على تزويد المواطن بالمعلومات والبيانات.

– إحداث تعديلات في مبادرة المسؤوليات الإدارية لموظف الخدمة العامة، وتهدف إلى التأكد من تنفيذ القوانين والتأكد من قيام الموظف بدوره على أكمل وجه دون استغلال لوظيفته.

[1] العراجنة، محمد خلف وآخرون، "**أثر حوكمة القطاع العام في الحد من الفساد الإداري: دراسة تحليلية**" ، رسالة دكتوراه ، عمان، جامعة العلوم الإسلامية العالمية ، 2018 .ص 35

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم ذكره سابقا في هذا الفصل نستنتج أن مفهوم الحوكمة مفهوما مستجدا على الساحة العلمية، مما جعل أغلب المفكرين و العلماء يختلفون حول مفهومها و لم يتفقوا في ايجاد تعريف و مفهوم موحد للحوكمة، و هو ما حاولنا فهمه في هذه الدراسة من خلال تطرقنا لعدة عناصر منها: ماهية الحوكمة ، أهدافها و مبادئها ، مقومات الحوكمة و آلياتها، تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد و تجارب الدول الأجنبية في مكافحة الفساد.

.

الخاتمة

خاتمـــــة :

في عصرنا الحالي برز الحديث بشدة عن الحوكمة، و انطلاقا لما تم تناوله في هذه الدراسة ارتأينا إلى تقسيم الموضوع إلى فصلين ففي الفصل الأول تطرقنا إلى الفساد و الفصل الثاني ضم دور الحوكمة في مكافحة الفساد، و تأكيدا لما تم تناوله في الفصلين توصلنا إلى مجموعة من النتائج و التوصيات، نوضحها على الشكل التالي:

أولا النتائج التي توصلنا إليها:

- ينتج الفساد بسبب تردي حالات سوء توزيع الدخل من خلال استغلال أصحاب النفوذ مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع التي تقدم لهم مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه الفئة و بقية أفراد المجتمع .
- يؤدي الفساد إلى تدني كفاءة الاقتصاد العام، و إضعاف مستوى الجودة ، و ذلك بسبب الهدر الذي يزيد من تكلفة الإنفاق الرشيد .
- تساعد الحوكمة في تحقيق ضمان النزاهة و الموضوعية للمنظمات كافة حيث توفر الحوكمة هيكلا تنظيميا يمكنها من تحقيق أهدافها بأفضل السبل الممكنة .

- إصدار قوانين صارمة للحد من ظاهرة الفساد .
- وضع أنظمة فعالة لمكافحة الفساد.
- نشر الوعي في المجتمع و بين الدول العربية و الأجنبية لرفع المستوى الحضاري كما ذكرنا سابقا تجارب بعض الدول : المملكة العربية السعودية و مصر و الجزائر و المكسيك و الولايات المتحدة .

لأن الفساد ظاهرة يشترك فيها الجميع .

ثانيا التوصيات:

و من خلال هذه النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات و هي كما يلي:

- تعزيز دور الإعلام و الحوكمة الإلكترونية.
- حماية حقوق الجماهير في التقاضي في قضايا الفساد .
- تعزيز مبدأ الشفافية و النزاهة .
- تحقيق الاستقامة و منع الإنحراف .
- ضمان الحياد و دعم الجهات الرقابية المالية، الإدارية .
- أهمية تفعيل آليات الحوكمة و الشفافية في مكافحة الفساد الإداري و الحد منه.
- الحرص على تقويم أداء المنظمات و المؤسسات بجدية و فعالية من خلال محاسبة تكاليف الفساد الإداري المادية و غير المادية .

المصادر و المراجع

❖ المراجع باللغة العربية :

الكتب:

1- ابراهيم السيد المليحي، دراسة واختبار آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات المهنية في بيئة الممارسات المهنية بمصر، الكويت، **نظير رياض محمد الشحات "إدارة محافظ الاوراق المالية في ظل حوكمة الشركات"**، 2008.

2- حمد الصيرفي، **الفساد و الإصلاح و التطوير الإداري** ،الإسكندرية ، مؤسسة حورس الدولية، ط1، 2008،

3- صموئيل هانتغون "**النظام السياسي لمجتمعات متغيرة سمية فلو مترجمة،**" بيروت دار الساقي مشار اليه ، عماد صلاح الدين عبد الرزاق – الشيخ داوود الفساد والإصلاح-1993 .

4- العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي،" **القاموس المحيط** "الطبعة السادسة، مؤسسة الرسالة لعام 1998.

5- عماد الشيخ داود، الفساد والإصلاح، دمشق، منشورات إتحاد الكتاب العرب.

6- عمر، أحمد مختار، "**معجم اللغة العربية المعاصرة**"، القاهرة، عالم الكتب ، 2008

7- للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد ابن عكرم اين منظور الافريقي المصري ،" **لسان العرب**" ، المجلد الثالث، دار صادر بيروت ,

8- محمد جمعة عبدو ،" **الفساد اسبابه ، ظواهره ،اثاره ، الوقاية منه**" ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ليبيا ، 2018،

9- محمد حسن يوسف ، "**محددات الحوكمة و معاييرها** "، مع إشارة خاصة لنمط تطبيقيا في مصر، بنك الاستثمار القومي، مصر، جوان 2007م.

10- ايثار عبود كاظم الفتلي ، "**الفساد الاداري و المالي و اثاره الاقتصادية و الاجتماعية في بلدان مختارة** ،" رسالة ماجستير ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء ،2009

11- بن عمر، محمد البشير وآخرون، "**دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة**"، رسالة دكتوراه الجزائر، جامعة قاصدي مرياح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، .2017

12- بن عمر، محمد البشير وآخرون، "**دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة**"،رسالة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، جامعة قاصدي مرياح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017

13- العجماء، رياض جابر وآخرون ، "**حوكمة الشركات التجارية المملوكة للحكومة: دراسة موازنة**" ،رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية القانون ، 2019.

14- العراجنة، محمد خلف وآخرون، "**أثر حوكمة القطاع العام في الحد من الفساد الإداري: دراسة تحليلية**" ، رسالة دكتوراه عمان، جامعة العلوم الإسلامية العالمية ، 2018.

15- عروفي بلال ، "**الحوكمة ودورها في مكافحة الفساد ،مذكرة ماجستير** ،علوم سياسية، جامعة ورقلة ،2011.

16- محمد الأمين البشري، **الفساد و الجريمة المنظمة** الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2007.

17- منصوران سييمة ، **الفساد الإقتصادي و إشكالية الحكم الراشد و علاقتهما بالنمو الاقتصادي** ، رسالة ماجستير ، قسم العموم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،2005-2006.

18-وداح رضوان "**طرق مكافحة الغش والتيريب الضريبي**، رسالة ماجستير قسم العموم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.2006م.

19- الورهي ، أفنان بنت سعد وآخرون، " **واقع تطبيق الحوكمة في وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية** " ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية التربية ، 2019.

20- ابن عيشي، عمار ، "**تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد بشركات المساهمة العامة الجزائرية**" ، دراسة حالة ولاية بسكرة – الجزائر. جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد الأول، العدد الثالث.

21- الأسمر، منى بنت حسن، "**درجة ممارسة الحوكمة الإدارية بجامعة أم القرى: دراسة ميدانية**"، جامعة سوهاج، المجلة التربوية، المجلد 70 ، العدد الأول.

22- ام سليمان دلة و إبراهيم علي الهندي، "**الفساد وأثره على الجهاز الحكومي " ورقة بحث مقدمة في المؤتمر العربي:** " لمكافحة الفساد الرياض 6-10/8/ 2003.

23- الباوندي، مصطفى حسين، "**حوكمة الشركات ودورها في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري والمالي: دراسة تطبيقية على الشركة الأهلية للإسمنت**"، جامعة الزيتونة، مجلة المعرفة، المجلد الأول، العدد الثالث

24- بوسلمة، حكيمة وآخرون ، "**تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري: قراءة تحليلية**"، جامعة قاصدي مرباح، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الأول، 2018.

25- التميمي، عباس حميد، " **آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة. المؤسسة العربية للبحث العلمي والتنمية البشرية**"، المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية، المجلد الأول، العدد 19، 2018.

26- جريو، سارة وآخرون. "**دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري**. جامعة حسيبة بن علي الشلف، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2018.

27- جلال معوض، " **الفساد السياسي في الدول النامية** "،مجلة دراسات عربية، 4 شباط1987.

28- حمدي القبيلات ، "**مكافحة الفساد في ضوء قانون هيئة مكافحة الفساد الاردني لسنة** 2006 "، دراسة مقارنة ، بحث في مجلة منشور في مجلة دراسات المجلد 35 العدد2سنة 2008.

29- الدقن، أحمد السيد ، "**الحوكمة الإلكترونية كمدخل للتطور الديمقراطي في ظل الثورة الصناعية الرابعة ، نحو طار شامل**" ، جامعة أسيوط، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد الأول، العدد 68، 2020 .

30- سليم، سهى محمد، **الفساد الإداري في المنظمات الحكومية: أسبابه، آثاره، طرق مكافحته،** جامعة قناة السويس، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الثامن، العدد الثالث، 2017،

31- سمير محمد عبد الوهاب، "**الحكم المحلي والاتجاهات الحديثة مع دراسة حالة مصر القاهرة**": مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،2006،

32- سيد علي، صغيري. "**أثر الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية للفترة،1996-2017**"جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال . المجلد السادس، العدد الثاني 2020.

33- شريف، بربريس. "**دور وآليات الحوكمة في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الرياضية** «،مجلة منازعات الأعمال، المجلد الأول، العدد 44 ،2019.

34- عادل عبدالعزيز السن،"**مكافحة أعمال الرشوة** "ورقة عمل مقدمة في ندوة تطوير العلاقة بين القانونيين والإداريين : القطاع العام ومكافحة الفساد المالي والإداري "،الرباط، المغرب جوان 2008.

35- عامر الكبيسي،" **الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص و للتحليل و المعالجة** "، المجلة العربية للإدارة، مجلد ، عدد 1،20حزيران2001.

36- عساف، محمود عبد المجيد، "**مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بمسؤوليتها الاجتماعية في مكافحة الفساد**" ، جامعة العلوم والتكنولوجيا، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد 11 ،العدد 37.

37- عليان انس ، (2017/ 2018) ، هيئات مكافحة الفساد في الجزائر مدكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة

38- عميري احمد، السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، 01، 07، 2021، (ص 73-58) .

39- قباني، عبد الحليم محمد وآخرون، "**أثر تعزيز ثقافة مكافحة الفساد الإداري من أجل التنمية المستدامة والقضاء على البطالة**": من وجهة نظر طلاب جامعة الطائف فرع رنية، المركز القومي للبحوث غزة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد الثاني، العدد السابع،2018

40- مجلة العلوم القانونية و السياسية، المجلد 13 ، العدد 01، ص 472- 485 أفريل 2022 .

41- مراد، ممدوح هاشم وآخرون، "**أثر آليات حوكمة الشركات على إدارة الأرباح في شركات تجمع الأعمال: دراسة اختيارية**"، جامعة الزقازيق، مجلة البحوث التجارية، المجلد 42، العدد الأول

42- مرسال، منى النيل مصطفى. **دور حوكمة الموارد البشرية في إدارة مخاطر الموارد البشرية:** دراسة حالة شركة كولدير الهندسية المحدودة الخرطوم،» المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، المجلة العربية لـآداب والدراسات الإنسانية، المجلد الأول، العدد 11.

43- يامة، إبراهيم وآخرون "**اثر معوقات تطبيق الإصلاح الإداري في القضاء على الفساد:** دراسة حالة عينة من المؤسسات العمومية بولاية أدرار –الجزائر،» معهد الحقوق والعلوم السياسية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد الأول، العدد11، 2018.

المواقع .

44- عارف عبد الله عبد الكريم "تكليف المراجع الخارجي بوظائف المراجعة الداخلية من منظور حوكمة الشركات :www.kku.edu.sa/comfurence/cgc-

45- منظمة الشفافية الدولية

httpm:/www.transparency.org/content/down_load/64463

46- موقعhttp.//www.asjp.cerist.dz على الساعة 11:47

❖ المراجع باللغة الاجنبية :

1. Anda Morgan , " **Corruption: causes, consequences, and policy implications** " (work paper no 09 , TheAsia Foundation , 1998),
2. George Abed and Sanjeev Gupta , **" The economics of corruption: an overview** ", in Governance,corruption and economic performance, editors : George Abed and Sanjeev Gupta (Washington : imf , 2002),
3. Vito Tanzi , **"Corruption around the world, causes, consequences, scopes and cures",** in Governance andcorruption, editors: George Abed and Sanjeev Gubta (Washington: IMF, 2002),
4. Yuen, Mak, "**Corporate Governance Case Australia"**, CPA Australia Ltd , 2018.

الفهرس

العنـــوان	الصفحة
الاهداء	**أ- ج**
الشكر والتقدير	**د**
الملخص	**هـ**
المقدمة	**01**
الفصل الاول: الفساد	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: ماهية الفساد	**20-07**
المطلب الأول: الفساد وخصائصه	**07**
المطلب الثاني: انواع الفساد	**11**
المطلب الثالث: أسباب الفساد	**15**
المبحث الثاني: اثار الفساد ومظاهره، وطرق الوقاية منه	**30-21**
المطلب الأول: آثار الفساد	**21**
المطلب الثاني: مظاهر الفساد	**22**
المطلب الثالث: الوقاية من الفساد وهيأتها	**24**
خلاصة الفصل	**30**
الفصل الثاني: الحوكمة	
المبحث الاول: ماهية الحوكمة	**44-31**
المطلب الأول: مفهوم الحوكمة و مبرراتها	**33**
المطلب الثاني: أهداف الحوكمة و مبادئها	**36**
المطلب الثالث: مقومات الحوكمة ووظائفها	**40**
المبحث الثاني: تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد	**52-45**
المطلب الأول: تجارب الدول العربية في مكافحة الفساد	**45**
المطلب الثاني: تجارب الدول الأجنبية في مكافحة الفساد	**49**

خلاصة الفصل	**52**
الخاتمة	**54**
المراجع والمصادر	**55**
فهرس المحتويات	**64**